

## الجزء الثاني

استعراض  
حالة الأغذية والزراعة  
في العالم



## الجزء الثاني



## استعراض حالة الأغذية والزراعة في العالم

وأكد صندوق النقد الدولي أيضا على القدر البالغ من عدم اليقين، بشأن الآفاق المتوقعة والقلق من أن السياسات الاقتصادية قد لا تكون كافية لوقف دوامة تدهور الأوضاع المالية وضعف الاقتصادات. وكل من احتمالات الانتعاش من الأزمة الاقتصادية، والتطورات في الأسواق الزراعية، أمر بالغ الأهمية بالنسبة لفقراء العالم وجياعه، وبالنسبة لإمكانية التحرك صوب التقدم السريع والمستدام في الحد من الجوع. ومع أن الاحتمالات المتوقعة للاقتصاد العالمي ما زالت غير مؤكدة، فإن أوجه عدم اليقين بشأن الأسواق الزراعية قد زادت خلال العام المنصرم، مما جعل الاحتمالات المتوقعة بشأن الزراعة غير واضحة إلى حد كبير. فمصادر ارتفاع أسعار الأغذية في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٨، والمخاطر التي ارتبطت بذلك الارتفاع، ما زالت كامنة في عام ٢٠٠٩. فالأسعار الحقيقية للطاقة ما زالت أعلى من مستويات اتجاهاتها، بينما قد يفرض استئناف نمو الدخل في البلدان النامية ضغطا صعبا متجددا على أسعار الأغذية. ويستمر الطلب على المواد الأولية لإنتاج الوقود الحيوي، إن لم يكن بفعل الأساسيات الاقتصادية، فيفعل تعدد التكاليف الخاصة بالاستهلاك، ومتطلبات مزج الوقود، والإعانات، والحوافز الضريبية في كثير من البلدان (جرى استعراض أنواع الوقود الحيوي وعلاقتها بالزراعة استعراضا متعمقا في طبعة عام ٢٠٠٨ من حالة الأغذية والزراعة [منظمة الأغذية والزراعة، ٢٠٠٨ ب]). وقد انخفضت أسعار السلع بدرجة كبيرة من الذروة التي بلغت في منتصف عام ٢٠٠٨، ولكن معظمها مازال عند مستوى الاتجاهات أو أعلى من هذا المستوى. والأهم من ذلك أنه بينما انخفضت المؤشرات الدولية للأسعار، فإن أسعار السلع - لاسيما أسعار بيع الأغذية بالتجزئة - داخل بلدان كثيرة كان هبوطها بطيئا. ومع أن زيادات أسعار الأغذية بالنسبة للمستهلكين قد هدأت، فإن أسعار بيع الأغذية بالتجزئة لم تنخفض تماشيا مع انخفاض أسعار السلع. وعلاوة على ذلك، كان هناك بطء في إزالة الكثير من السياسات المختلفة، التي نفذتها بلدان عديدة لحماية مستهلكيها المحليين من ارتفاع الأسعار، وهي سياسات كان العديد منها مثبطا لاستجابة ممكنة من حيث العرض. وما زالت الشواغل على صعيد السياسات، بشأن كيفية منع حدوث أزمة مستقبلا في أسعار الأغذية، باقية أيضا. وإيجازا، يستمر وجود قدر كبير من عدم اليقين في الأسواق الزراعية في مختلف أنحاء العالم.

إن هذه حقبة مفعمة بقلق شديد بشأن مصير مئات الملايين من الفقراء والجياع في العالم. ووقت إعداد طبعة عام ٢٠٠٨ من حالة الأغذية والزراعة (منظمة الأغذية والزراعة، ٢٠٠٨ ب)، كان اهتمام العالم ينصب على الأزمة الغذائية العالمية، لأن الارتفاع السريع في أسعار الأغذية الرئيسية كان يمثل تهديدات كبرى للأمن الغذائي العالمي. وفي مؤتمر قمة مجموعة الثماني، الذي عقد في اليابان في يوليو/تموز ٢٠٠٨، أعرب قادة أكثر دول العالم تصنيعا عن قلقهم العميق من أن "الارتفاع الحاد في الأسعار العالمية للأغذية، المقرون بمشاكل توافر الأغذية في عدد من البلدان النامية، يهدد الأمن الغذائي العالمي". وقد أدت التأثيرات المدمرة لارتفاع أسعار الأغذية إلى تفاقم اتجاه يدعو أصلا إلى القلق، ألا وهو تصاعد أعداد ناقصي التغذية في مختلف أنحاء العالم. وحدثت، بسرعة، في أعقاب فترة "الارتفاع الحاد في أسعار الأغذية"، أشد أزمة مالية عالمية، وأعرق تراجع اقتصادي، شوهدا في السنوات السبعين الأخيرة. وقد أصابت الأزمة أجزاء كبيرة من العالم في آن واحد، بحيث دفعت ملايين إضافيين من البشر إلى الجوع ونقص التغذية. وكان أثر ذلك شديدا جدا بسبب التداخل مع الأزمة الغذائية التي حدثت في ٢٠٠٦-٢٠٠٨، والتي دفعت أسعار السلع الأساسية إلى ما يتجاوز قدرة ملايين من الفقراء. وبينما هبطت أسعار السلع الغذائية في الأسواق العالمية بدرجة كبيرة في أعقاب الأزمة المالية، فإن هبوط أسعار الأغذية في الأسواق المحلية كان أبطء في كثير من الأحيان. وأدى استمرار ارتفاع أسعار الأغذية وأسعار الوقود، بدرجة غير عادية لمدة أشهر، إلى بلوغ أليات تأقلم كثير من الأسر الفقيرة أقصى حد لها، وذلك لأنها اضطرت إلى السحب من الأصول التي تملكها (المالية والمادية والبشرية) في محاولات، لم تكن ناجحة دائما، لتجنب حدوث هبوط كبير في استهلاكها. وبحلول منتصف عام ٢٠٠٩، كانت شدة الأزمة وعمقها واتساع نطاقها، هي أمور تجعل حدوث انتعاش سريع منها أمرا غير مرجح. ففي أبريل/نيسان ٢٠٠٩، توقع صندوق النقد الدولي (صندوق النقد الدولي، ٢٠٠٩) هبوطا عالميا في الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٩، وعدم معاودة النمو إلا في عام ٢٠١٠، ولكنه توقع أن يكون هذا النمو بطيئا مقارنة بالانتعاش الاقتصادي السابق.

منظمة الأغذية والزراعة، ٢٠٠٩ ج)، وهو أعلى عدد قُدِّر خلال العقود الثلاثة إلى الأربعة الماضية (وإن كان عدد الجوع مازال أدنى مما كان في عام ١٩٧٠ كنسبة مئوية من سكان العالم). وتشير توقعات منظمة الأغذية والزراعة، استنادا إلى عمل دائرة البحوث الاقتصادية التابعة لوزارة الزراعة في الولايات المتحدة، إلى زيادة عدد ناقصي التغذية في العالم بحيث يصل إلى ١,٠٢ مليار شخص أثناء عام ٢٠٠٩. ويبين الشكل ١٧ توزيع هذا العدد إقليميا. وتأتي هذه الزيادة الحادة جنبا إلى جنب مع الاتجاه الصعودي المقلق بالفعل، الذي لوحظ خلال العقد الماضي، في العدد المقدر لناقصي التغذية. فقد سجل عدد ناقصي التغذية هبوطا كبيرا في سبعينيات وثمانينيات وأوائل تسعينيات القرن العشرين، على الرغم من النمو السكاني السريع، مع انخفاض نسبة ناقصي التغذية في البلدان النامية من الثلث في عام ١٩٧٠ إلى أقل من ٢٠ في المائة في التسعينيات. ولكن، منذ منتصف التسعينيات، أخذ عدد ناقصي التغذية يتزايد على الرغم من استمرار الهبوط في نسبة ناقصي التغذية إلى ١٦ في المائة من سكان البلدان النامية وإلى ١٣ في المائة من سكان العالم في ٢٠٠٤-٢٠٠٦. وعلاوة على ذلك، أدت الأزمة الأخيرة إلى حدوث زيادة لأول مرة منذ عقود في كل من العدد المطلق لناقصي التغذية ونسبتهم.

وتؤثر الأزمة على قطاعات سكانية كبيرة. ويواجه أولئك الذين كانوا الأكثر تأثرا بأزمة ارتفاع

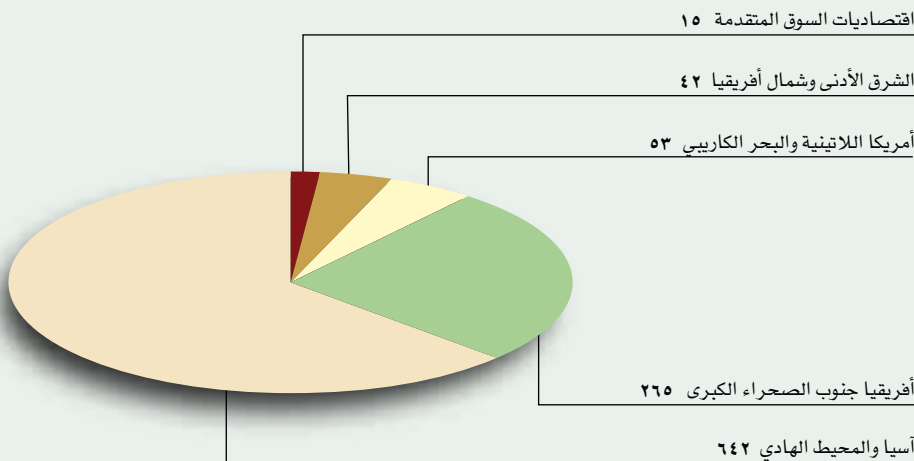
وفيما يتجاوز السؤال الطاغي، المتعلق بتوقيت وسرعة الانتعاش من التراجع الاقتصادي الشديد، يبدو أن ثمة قضايا خاصة بالزراعة والأسواق الزراعية لا تقل أهمية بالنسبة لمستقبل الزراعة والأمن الغذائي في العالم في الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠ وما بعدها. ما هو مدى كفاءة الأسواق الغذائية العالمية والمحلية في نقل إشارات الأسعار إلى المنتجين والمستهلكين؟ وهل سيؤدي استئناف نمو الاقتصاد العالمي إلى مرحلة متجددة من ارتفاع حاد في أسعار الأغذية؟ وما هي قدرة الزراعة العالمية على التوسع في مواجهة ارتفاع أسعار السلع الزراعية؟ وما هو مدى ما نجم عن السياسات، التي اتبعت لحماية المستهلكين المحليين من تأثير ارتفاع أسعار الأغذية، من تشويه في الأسواق الدولية، بحيث أدى ذلك إلى تفاقم المشكلة، وإلى إعاقة حدوث استجابة على صعيد العرض تتسم بالكفاءة؟

### اتجاهات الأمن الغذائي العالمي<sup>(٥)</sup>

إن حالة الجوع ونقص التغذية في العالم قد تأثرت تأثرا هائلا بالأزمات المتتاليتين. فحسب التقديرات الحالية لمنظمة الأغذية والزراعة بلغ عدد ناقصي التغذية في العالم ٩١٥ مليوناً في عام ٢٠٠٨

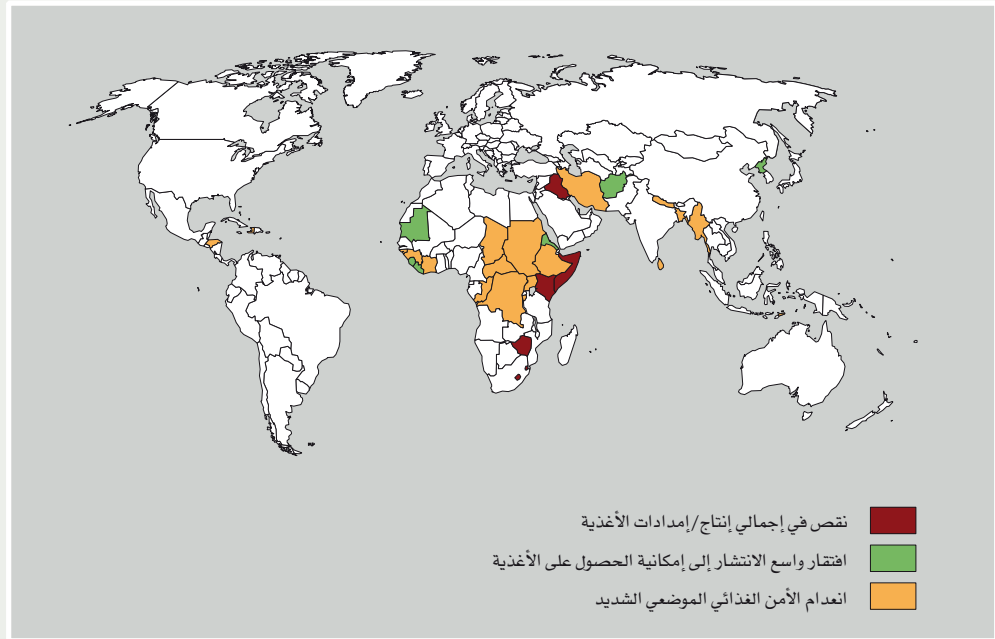
(٥) تقدم منظمة الأغذية والزراعة (٢٠٠٩ ج) تحليلا شاملا لاتجاهات نقص التغذية على صعيد العالم، وتأثير الأزمة على الأمن الغذائي العالمي.

الشكل ١٧  
تقديرات المنظمة لعدد ناقصي التغذية في عام ٢٠٠٩، حسب الإقليم (ملايين الأشخاص)



## الإطار ١٩ حالات الطوارئ الغذائية

إن أحد مؤشرات التعرض لانعدام الأمن الغذائي هو عدد البلدان التي تمر بأزمة وتحتاج إلى مساعدة خارجية. وحتى أبريل/نيسان ٢٠٠٩، كان ٣١ بلدا في هذه الحالة، منها ٢٠ في أفريقيا، و٩ في آسيا والشرق الأدنى، و٢ في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. ومن المتوقع أن تفتقر هذه البلدان إلى الموارد اللازمة للتعامل مع مشاكل إنعدام الأمن الغذائي الحرجة. والأزمات الغذائية يتسبب فيها دائما تقريبا مزيج من عدة عوامل. ولكن، لأغراض التخطيط لمواجهة الأزمات، من المهم تحديد ما إذا كانت طبيعة الأزمة الغذائية ترتبط في الأغلب بانعدام توافر الغذاء، أو محدودية إمكانية الحصول على الغذاء، أو وجود مشاكل شديدة ولكنها موضعية (انظر الخريطة).



المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، ٢٠٠٩ د.

### تطورات الأسعار الزراعية - التباين الشديد في أسعار الأغذية الأساسية

بعد مرحلة ارتفعت فيها الأسعار ارتفاعا حادا، هبطت الأسعار الدولية للسلع الغذائية (الشكل ١٨)، ولكنها ما زالت مرتفعة حسب المقاييس التاريخية، وكان تراجع الأسعار الاستهلاكية المحلية بطيئا. وقد بدأت الأسعار ترتفع ببطء في السنوات الأولى من هذا العقد ولكنها تسارعت بدرجة كبيرة في أواخر عام ٢٠٠٦. فقد بلغ مؤشر أسعار الأغذية الخاص بمنظمة الأغذية والزراعة، المتعلق بالسلع الغذائية الأساسية المتجر بها دوليا (الأساس = ١٠٠ في ٢٠٠٢ - ٢٠٠٤)، ذروة تاريخية في يونيو/حزيران ٢٠٠٨ هي ٢١٤، أي ما

أسعار الأغذية - وهم المعدمون الريفيون، والأسر التي تعيلها إناث، وفقراء الحضر (منظمة الأغذية والزراعة، ٢٠٠٨ ج) - وضعا حرجا بوجه خاص. وفي حالات كثيرة، نجد أنهم بلغوا بالفعل، أو اقتربوا بشدة، من بلوغ الحد الأقصى لقدرتهم على التأقلم. وتتأثر المناطق الريفية والمناطق الحضرية على حد سواء بحدوث انخفاض في مصادر دخل عديدة، من بينها التحويلات المالية. ومن المرجح أن يتأثر فقراء الحضر بوجه خاص، نظرا لأن المناطق الحضرية ترتبط ارتباطا مباشرا بدرجة كبيرة بالأسواق العالمية، وقد تعاني بدرجة مباشرة كبيرة من هبوط الطلب على الصادرات ومن انخفاض الاستثمارات الأجنبية المباشرة. ولكن المناطق الريفية قد تتأثر أيضا بتدنيات محتملة في النشاط الزراعي - الصناعي وبالهجرة العائدة.

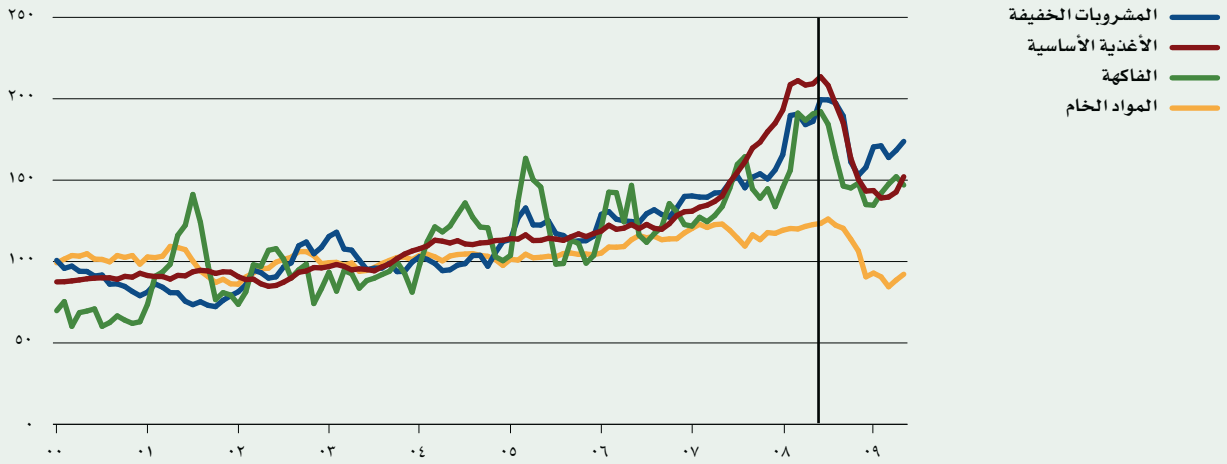


من القيمة الأساسية، وأعلى بما يقرب من ٧٠ في المائة من القيمة في عام ٢٠٠٠. ولقد ارتفعت غالبية الأسعار الزراعية أثناء فترة ارتفاع الأسعار، ولكن كون الأغذية الأساسية، لاسيما الحبوب والزيوت النباتية، هي التي كانت أسعارها الأكثر ارتفاعا، والتي أبدت أعلى درجة من التباين، فقد نالت اهتماما خاصا لأن هذه السلع الغذائية تمثل مكونات أساسية لكل من الدخل الريفي وغذاء السكان الفقراء في البلدان النامية. وأبدت أيضا أسعار زراعية أخرى تباينا ولكن بدرجة أقل كثيرا، باستثناء منتجات الألبان. وارتفعت بالكاد أسعار المواد الخام، الهامة لاقتصادات بعض البلدان النامية، أثناء الفترة

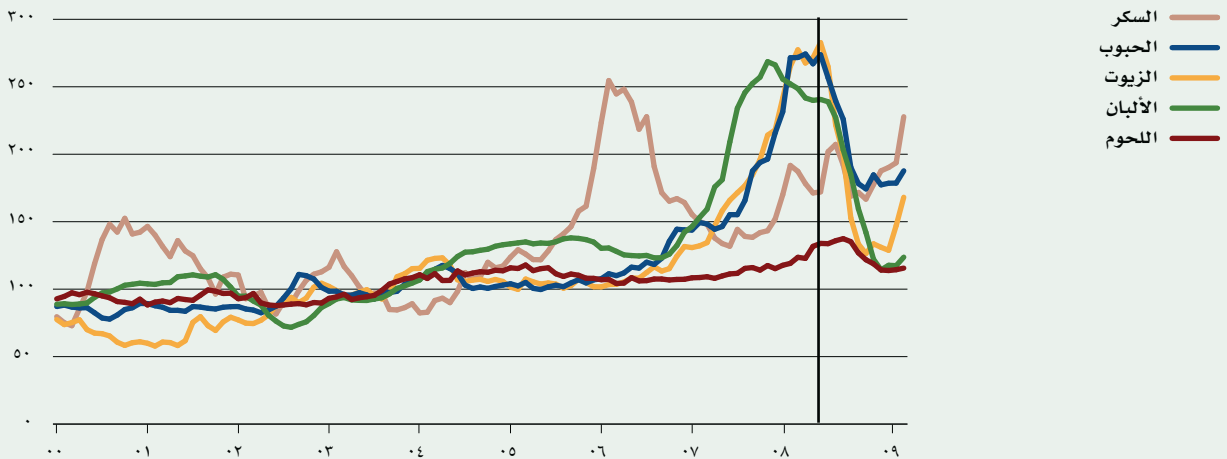
يتجاوز ضعف مستوى فترة الأساس، وما يتجاوز بنسبة قدرها ١٣٩ في المائة متوسط الأسعار في عام ٢٠٠٠. واعتبارا من يونيو/حزيران ٢٠٠٨ حتى نهاية الربع الأول من عام ٢٠٠٩، انخفض المؤشر بنسبة ٣٥ في المائة كاملة، بحيث عاد إلى المستوى الذي كان عليه في الربع الأول من عام ٢٠٠٧. وفي مايو/ أيار ٢٠٠٩، وبعد زيادة جديدة في الأسعار الدولية لعدة سلع غذائية أساسية رئيسية (باستثناء الأرز واللحوم)، بلغ المؤشر ١٥٢، أي ما يقل بما يقرب من ٣٠ في المائة عن مستوى الذروة التي كان قد بلغها في يونيو/حزيران ٢٠٠٨. ومع ذلك كان المؤشر لا يزال أعلى بنسبة قدرها ١٥٢ في المائة

الشكل ١٨  
مؤشرات الأسعار الزراعية

المؤشر (٢٠٠٢-٢٠٠٤ = ١٠٠)



المؤشر (٢٠٠٢-٢٠٠٤ = ١٠٠)



أخرى (الشكل ١٩). "ولزوجة" أسعار البيع بالتجزئة هي سمة مشتركة من سمات أسواق الأغذية، لأن التغيرات التي تحدث في هذه الأسعار توضح أيضا الأهمية الكبيرة لعوامل الإنتاج الأخرى التي ينطوي عليها تجهيز وتوزيع المنتجات الغذائية.

ومن ثم، في نفس الوقت الذي تتسبب فيه الأزمة الاقتصادية في حدوث انخفاض هائل في الدخل، تواصل أسعار الأغذية، التي مازالت مرتفعة، عرقلة حصول أعداد كبيرة من فئات السكان ذات الدخل المنخفض على الغذاء، وهذه الفئات هي تلك التي تنفق عادة نسبة كبيرة من دخلها على الغذاء. والأشد تأثرا هم فقراء الحضر ومشترى الأغذية الصافون في المناطق الريفية.

### الآفاق المتوسطة الأجل للأسعار الدولية للسلع الزراعية

ظلت أسعار السلع الغذائية مرتفعة في عام ٢٠٠٩، حسب مقاييس السنوات العشر الماضية، وإن كانت أقل كثيرا من مستويات الذروة التي بلغت في يونيو/حزيران ٢٠٠٨. وتشير تقديرات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وكذلك تقديرات منظمة الأغذية والزراعة، إلى أن أسعار السلع الغذائية ستظل عند نفس المستويات، أو تزيد في الأجل المتوسط، بحيث يستمر تجاوزها، من حيث القيمة الحقيقية، مستويات الأسعار التي سبقت الارتفاعات الحادة في الأسعار خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨ (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي - منظمة الأغذية والزراعة، ٢٠٠٩). وتشير هذه التقديرات أيضا إلى أن هذه التوقعات تكون مرنة نسبيا أمام التراجع الاقتصادي العالمي، وإن كانت سلع أكثر تأثرا بالدخل، مثل الزيوت النباتية واللحوم ومنتجات الألبان، قد تتأثر بدرجة كبيرة بالأوضاع الاقتصادية في حالة زيادة تدهور تلك الأوضاع.

واحتمالات أن تظل الأسعار الحقيقية للسلع الزراعية عند هذه المستويات العالية في الأجل المتوسط، تتوقف إلى حد كبير على ثلاثة عوامل هامة. أولا، يبدو من المرجح أن تؤدي التكاليف المتعلقة باستهلاك الوقود الحيوي في عديد من البلدان - التي تحدد حصة في الأسواق للإيثانول وزيت الديزل الحيوي بالتناسب مع الاستهلاك الكلي للوقود - بصرف النظر عن أحوال السوق، وكذلك مختلف الإعانات والحوافز الضريبية، إلى استمرار تأثير إنتاج الوقود الحيوي على الأسعار الزراعية. وهذا على الرغم من أن توقعات أسعار النفط الخام تبدو أقل مما كانت في أوائل عام ٢٠٠٨. فبالنظر إلى أن أسواق الطاقة كبيرة مقارنة بالأسواق الزراعية، فإن أسعار

٢٠٠٦-٢٠٠٨ الحرجة. وعلاوة على ذلك، كانت هذه الأسعار، من حيث القيمة النسبية، هي الأكثر تأثرا أثناء التراجع الاقتصادي، بالنظر إلى اعتمادها القوي على قطاعات تتأثر بالدخل. ومن أمثلة ذلك الجلود المدبوغة وغير المدبوغة التي تستخدم في المصنوعات الاستهلاكية المعمرة، مثل السيارات، التي انخفض الطلب عليها انخفاضا هائلا منذ بداية التراجع الاقتصادي العالمي.

والأسباب الأساسية لهذه التديبات في أسعار السلع الغذائية تعزى على نطاق واسع إلى هبوط طلب المستهلكين/الطلب على الواردات، في ظل التراجع الاقتصادي العالمي ومحدودية الائتمانات، وكذلك انخفاض الطلب على المواد الأولية التي تستخدم في إنتاج الوقود الحيوي نتيجة لانخفاض أسعار الطاقة. بيد أن المؤشرات المتعلقة بالعرض ساهمت أيضا بدرجة كبيرة في تديبات الأسعار، لاسيما نتيجة الاستجابة الكبيرة في عرض المحاصيل في عام ٢٠٠٨، وانخفاض أسعار المدخلات، لاسيما مدخلات النقل. ولكن يظل هناك قدر كبير من عدم اليقين بشأن الكيفية التي ستتطور بها هذه العوامل في الأجل القريب، والكيفية التي ستؤثر بها على مستقبل الأسواق الزراعية.

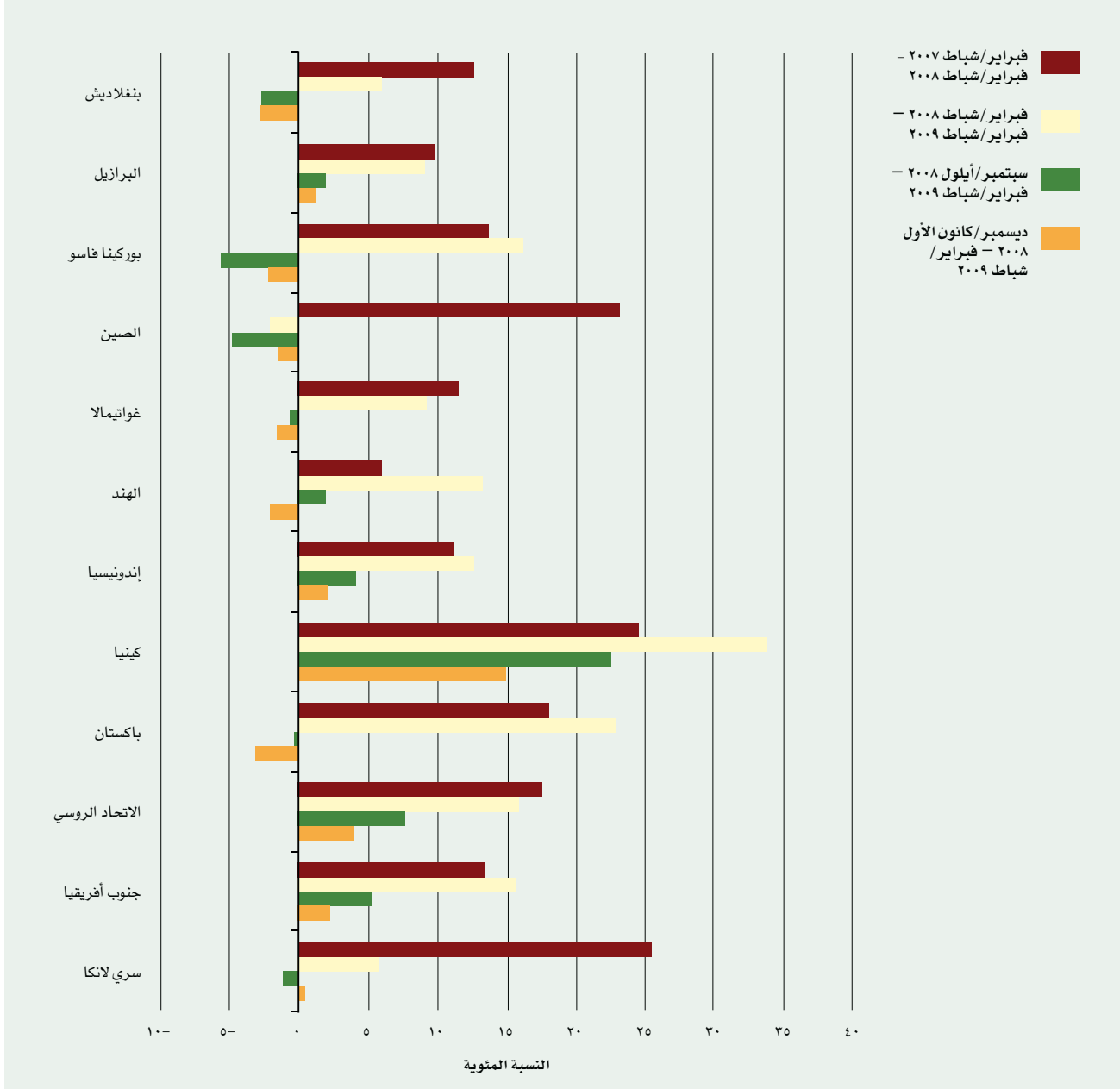
### الأسعار المحلية للأغذية في البلدان النامية

على الرغم من انخفاض الأسعار الدولية للسلع الزراعية، فإن انتقال هذه الأسعار المنخفضة إلى الأسواق المحلية يبدو أنه كان بطيئا، أو متأخرا، في كثير من البلدان النامية وبلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض، لاسيما في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. ففي كثير من الحالات، ظلت الأسعار المحلية في أوائل عام ٢٠٠٩ أعلى مما كانت عليه قبل عام، وكانت انخفاضات الأسعار، حيثما هبطت الأسعار، أقل نسبيا من انخفاضات الأسعار في الأسواق الدولية (انظر الإطار ٢٠ الوارد على صفحة ١١٠). وانتقال الأسعار المنخفضة هذا هو أحد مظاهر عدم كفاءة الأسواق، ويؤدي عادة أيضا إلى زيادة تقلب الأسعار في الأسواق الدولية.

وقد أصبحت الزيادات في أسعار الأغذية على مستوى البيع بالتجزئة عاملا رئيسيا من عوامل القلق في كل من الاقتصادات النامية والاقتصادات المتقدمة في عام ٢٠٠٨. وتشير الأدلة إلى أن التضخم في أسعار الأغذية أخذ يتناقص بدرجة كبيرة، في أعقاب انخفاض أسعار السلع الأساسية في منتصف عام ٢٠٠٨. ومع ذلك، استمر تزايد أسعار بيع الأغذية بالتجزئة في بعض البلدان، في حين سجلت هبوطا هامشيا فقط في بلدان

الشكل ١٩

تضخم الأسعار الاستهلاكية للأغذية في الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٩، في بلدان مختارة

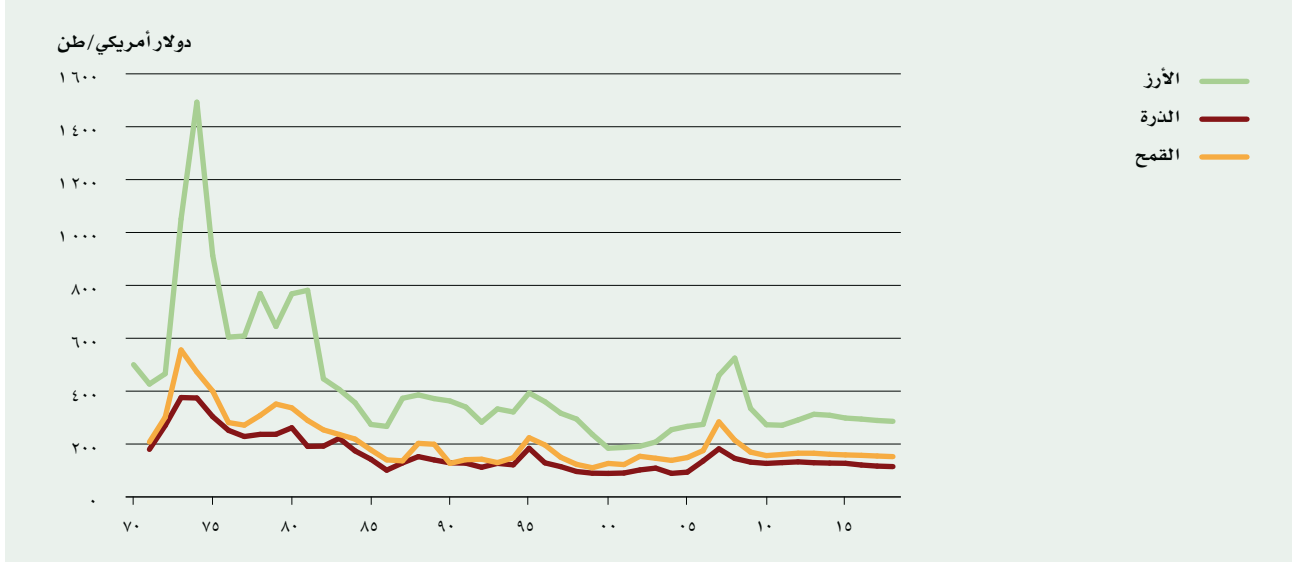


المصدر: منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي - منظمة الأغذية والزراعة، ٢٠٠٩.

تكاليف النقل. وأخيراً، يبدو أن نمو الإنتاجية الزراعية أخذ يتباطأ، مما يعني أن زيادة الإنتاج ستتطلب، على مستوى الهامش، تكاليف حقيقية أعلى لكل وحدة. ويتضح من تحليل التطورات في الأسعار الحقيقية للمحاصيل أن الاتجاه الهبوطي الطويل الأجل، الذي كان واضحاً منذ عقود كثيرة، ربما يكون قد توقف في عام ٢٠٠٠، ولا تشير التوقعات إلى استئناف الاتجاه الهبوطي في الأجل المتوسط (انظر الشكل ٢٠).

الطاقة ستؤثر على أسعار الوقود الحيوي وأسعار المواد الأولية الزراعية التي تستخدم في إنتاجه (منظمة الأغذية والزراعة، ٢٠٠٨ ب). ثانياً، بينما نجد أن أسعار النفط الخام أصبحت عند مستويات لا تحفز على زيادات إضافية في إنتاج الوقود الحيوي في الأجل القصير، فإنها مازالت مرتفعة بالقيمة الحقيقية حسب المقاييس التاريخية. وهذا يعني استمرار ارتفاع أسعار مدخلات المواد الكيميائية والأسمدة، وكذلك



الشكل ٢٠  
الأسعار الحقيقية للحبوب

المصدر: منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي - منظمة الأغذية والزراعة، ٢٠٠٩. في ما يتعلق بالتوقعات خلال الفترة من عام ٢٠٠٩ إلى عام ٢٠١٨.

ملاحظة: القمح الشتوي الأحمر القاسي رقم ٢ خليج الولايات المتحدة؛ الذرة رقم ٢ خليج الولايات المتحدة؛ الأرز المطحون الرتبة باء بانكوك. مع خفض السعر بفعل عامل الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة الأمريكية المخفض.

نمو منخفض. وجاءت أهم استجابة كمية من البلدان الصناعية، التي تسيطر أيضا على أسواق الصادرات. فقد زاد إنتاج هذه المجموعة بما يقرب من ٦ في المائة في عام ٢٠٠٨.

أما في صفوف البلدان النامية، فإن النمو في أفريقيا كان كبيرا، بحيث بلغ ٤ في المائة، وهذا يمثل بصفة رئيسية معاودة النمو بعد نمو سلبي في عام ٢٠٠٧. وتشير التقديرات، المتعلقة بالبلدان النامية كمجموعة، إلى عدم وجود إنتاج يتجاوز الاتجاهات، حيث أن النمو أقل من الاتجاهات في أمريكا اللاتينية، والهبوط في الناتج ضئيل في آسيا. بل إن الدرجة المنخفضة من انتقال الأسعار في كثير من البلدان النامية، بالإضافة إلى العقبات التي تواجه الإمدادات، وخاصة محدودية توافر مدخلات حديثة واستخدامها، والافتقار إلى إمكانية الوصول إلى الأسواق، وضعف البنية الأساسية في بلدان كثيرة، تحد من استجابة العرض للحوافز المحسنة.

ومع أن الزراعة العالمية توسعت بالفعل في عام ٢٠٠٨، فقد كان التوسع متواضعا نوعا ما، وكان يقتصر في معظمه على عدد محدود من البلدان، وهي البلدان المصدرة التقليدية للحبوب، التي تزود الأسواق العالمية. وتبدو أيضا آفاق حدوث نمو في الإنتاج الزراعي في عام ٢٠٠٩ محدودة، لاسيما في ظل التراجع الاقتصادي الشديد، مع ضعف الطلب وصعوبة تكرار الأداء الذي كان سائدا في عام ٢٠٠٨ في البلدان المتقدمة. وعلاوة على ذلك، فإن التنازل عن الاحتياجات المُجَنَّبَة من أجل أراضي المحاصيل المُجَنَّبَة في الاتحاد الأوروبي كان عاملا هاما

## الإنتاج الزراعي

كيف استجابت الزراعة لأزمة الأسعار في الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨، وكيف قد تستجيب في سياق التراجع الاقتصادي العالمي وما بعده؟ وفقا لتقديرات تستند إلى أرقام مؤشر الإنتاج الخاص بمنظمة الأغذية والزراعة<sup>(٦)</sup> ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي - منظمة الأغذية والزراعة (٢٠٠٩)، زاد الإنتاج الزراعي العالمي بنسبة ٣,٩ في المائة في عام ٢٠٠٨ مقارنة بعام ٢٠٠٧، نتيجة لقيام عدد من البلدان بتوسيع إنتاجها استجابة لارتفاع الأسعار في عام ٢٠٠٧ وحتى لأفضل توقعات الأسعار لعام ٢٠٠٨ (الشكل ٢١). وقد جاءت هذه الاستجابة في أعقاب سنتين متتاليتين (٢٠٠٦ و٢٠٠٧) من أداء أقل من اتجاه النمو العالمي على مدى العقد بنسبة تبلغ حوالي ٢,٢ في المائة.

وقد اختلفت الاستجابة على صعيد عرض السلع الزراعية في عام ٢٠٠٨ حسب الإقليم. فقد كان معظم الاستجابة على صعيد العرض مصدره البلدان الأوروبية التي تنتمي إلى رابطة الدول المستقلة، وكذلك البلدان الصناعية. ويقدر أن النمو في الفئة الأولى يبلغ ١٣ في المائة، وإن كان هذا المعدل المرتفع هو نتيجة إلى حد كبير لأحوال المحاصيل الممتازة بعد سنوات عديدة من

(٦) أرقام مؤشر الإنتاج الخاص بقاعدة البيانات الإحصائية للمنظمة (FAOSTAT) للإنتاج الزراعي الصافي (منظمة الأغذية والزراعة، ٢٠٠٩ ب).

## الإطار ٢٠

## الأسعار المحلية للأغذية في البلدان النامية مازالت مرتفعة

وتبعاً لنوع الحبوب، كانت الأسعار أعلى مما كانت عليه قبل ثلاثة أشهر، وفي نسبة تتراوح من ١٠ إلى ٣٠ في المائة من البلدان، كانت أحدث أسعار الأغذية المتاحة في النظام العالمي للإعلام والإنذار المبكر، بحلول أواخر مارس/آذار ٢٠٠٩، هي أعلى أسعار مسجلة. والحالة أسوأ من ذلك في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. فالأسعار المحلية للآرز أعلى كثيراً مما كانت عليه قبل ١٢ شهراً في جميع البلدان التي تشملها قاعدة البيانات، بينما نجد أن أسعار الذرة والدخن والذرة الرفيعة أعلى في حوالي ٨٩ في المائة من تلك البلدان. وفي ما يتعلق بالقمح والقمح ومنتجات القمح، يتضح من ٧١ في المائة من البلدان التي شملها المسح أن الأسعار فيها أعلى مما كانت عليه قبل ١٢ شهراً. وباستثناء الدخن، كانت أحدث أسعار الحبوب الأخرى أعلى كثيراً من الذرة التي بلغت في عام ٢٠٠٨ في حوالي ثلث البلدان، معظمها في أفريقيا الشرقية والجنوبية. ومازالت أسعار الأغذية عند مستويات مرتفعة أيضاً في أقاليم أخرى، لاسيما في آسيا بالنسبة للآرز وفي أمريكا الوسطى والجنوبية بالنسبة للذرة والقمح.

كجزء من مبادرة منظمة الأغذية والزراعة لمكافحة ارتفاع أسعار المواد الغذائية، التي ترمي إلى المساعدة في رصد وتحليل اتجاهات الأسعار المحلية للأغذية في البلدان النامية، أطلق النظام العالمي للإعلام والإنذار المبكر، التابع للمنظمة، قاعدة البيانات التي تحمل اسم "الأسعار القطرية للأغذية الأساسية - بيانات وأداة تحليل"<sup>(١)</sup>. وتشمل قاعدة البيانات هذه حوالي ٨٠٠ مجموعة من الأسعار المحلية الشهرية لبيع الأغذية الأساسية<sup>(٢)</sup>، التي تُستهلك في ٥٨ بلداً نامياً، بالتجزئة وبالجمل، فضلاً عن الأسعار الدولية للصادرات من الحبوب.

وقد أكد تحليل أولي (أبريل/نيسان ٢٠٠٩) للبيانات أن الأسعار المحلية في البلدان النامية ظلت عموماً مرتفعة جداً، حتى وإن كانت الأسعار الدولية أقل كثيراً مما كانت عليه في عام ٢٠٠٨. فقد كانت الأسعار الدولية لصادرات الذرة والذرة الرفيعة والقمح والآرز أقل بنسبة ٣١ و٣٨ و٣٩ و٣٠ في المائة، على التوالي، مما كانت عليه قبل ١٢ شهراً، وكانت أقل بما يتراوح من ٣٧ إلى ٥٣ في المائة من الذرة التي بلغت في عام ٢٠٠٨. أما الأسعار المحلية للحبوب في البلدان النامية فقد كانت تتناقض تناقضاً حاداً مع هذا الاتجاه. ففي حوالي ٨٠ في المائة من البلدان، التي تشملها قاعدة البيانات، كانت أحدث الأسعار المحلية الإسمية<sup>(٣)</sup> أعلى مما كانت عليه قبل ١٢ شهراً. وفي نسبة تتراوح من ٣٥ إلى ٦٥ في المائة من البلدان،

(١) متاحة في الموقع [www.fao.org/giews/pricetool](http://www.fao.org/giews/pricetool).

(٢) الحبوب ومنتجات الحبوب بصفة رئيسية وكذلك الفاصوليا والكاسافا والبطاطس وبعض المنتجات الحيوانية.

(٣) تشير أحدث الأسعار، مع بضعة استثناءات، إلى الفترة ما بين يناير/كانون الثاني وأبريل/نيسان ٢٠٠٩.

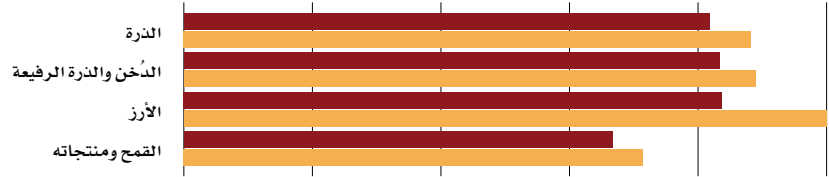
المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، ٢٠٠٩ د.

الإنتاج في أوروبا. بل إن الناتج الزراعي في بلدان الاتحاد الأوروبي السبعة والعشرين يقدر بأنه أقل في عام ٢٠٠٩ مما كان عليه في عام ٢٠٠٠. وعلى الرغم من انخفاض قيمة سعر الصرف، الذي يؤدي عادة إلى زيادة الطلب على الصادرات، يُقدر أن الناتج الزراعي في الولايات المتحدة الأمريكية قد زاد بنسبة تبلغ حوالي ١٢ في المائة فقط خلال الفترة نفسها. وعلاوة على ذلك، من المتوقع أن يبلغ نمو الإنتاج الزراعي، في العقد المقبل، أبداً درجاته في البلدان الصناعية، بينما ستشهد بلدان أمريكا اللاتينية وآسيا ورابطة الدول المستقلة نمواً أسرع كثيراً. فيجول عام ٢٠١٨، من المتوقع أن يكون الناتج الزراعي في هذه الأقاليم أعلى بنسبة تبلغ ٧٥ و٥٣ و٥٨ في المائة، على التوالي، عما كان عليه في عام ٢٠٠٠، مقارنةً بزيادة لا تتجاوز ١٢ في المائة فقط في الاقتصادات الصناعية. وقد تشهد البرازيل، التي يقدر أن ناتجها الزراعي قد زاد بنسبة

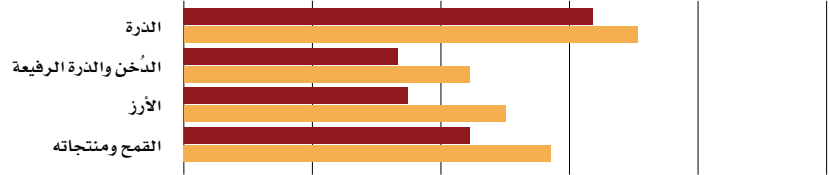
وراء توسع الإنتاج. أما الإنتاج في رابطة الدول المستقلة وفي البلدان الصناعية فلن يصل إلى المستوى الذي بلغه في عام ٢٠٠٨. وعلى العكس من ذلك، قد تكون الاستجابة على صعيد الإنتاج من جانب بلدان نامية كثيرة أقوى إذا استمرت الأسعار العالية في هذه الأقاليم. وإذا تطلعتنا إلى الأجل المتوسط، فإن نمو الناتج الزراعي في العقد المقبل لن يضاهاه، وفقاً لتقديرات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأغذية والزراعة (٢٠٠٩)، نمو الناتج في العقد السابق، بحيث سينخفض متوسط النمو السنوي من ٢,٠ في المائة في الفترة ١٩٩٩-٢٠٠٨ إلى ١,٧ في المائة في الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٨. وهذا معناه أن معدلات النمو تكون مماثلة على أساس فردي (وهي ما يبلغ ٠,٦ في المائة). وقد شهدت البلدان الصناعية أبداً نمو في الناتج الزراعي لديها في العقد الماضي، لاسيما بسبب كساد نمو

النسبة المئوية للبلدان النامية المدرجة في قاعدة البيانات والتي يرتفع فيها أحدث سعر عن سعر الفترة المحددة أو عن الحد الأقصى المسجل

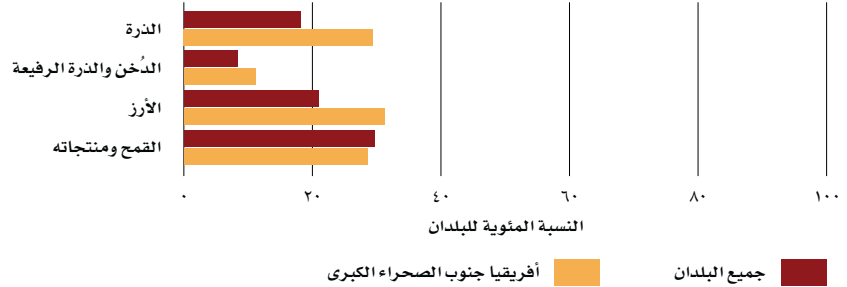
أحدث سعر < قبل ١٢ شهرا



أحدث سعر < قبل ٣ أشهر



أحدث سعر هو أقصى سعر مسجل



## التجارة في المنتجات الزراعية

إن أحجام التجارة في الأجل القصير تتأثر تأثراً شديداً بالأحوال الاقتصادية وبالتغيرات في الإنتاج حسب الإقليم، لاسيما في الأقاليم المصدرة الصافية. ووقت كتابة هذا التقرير (يونيو/حزيران ٢٠٠٩)، لم يكن يتوافر سوى قدر ضئيل جداً من المعلومات التي تقوم على أساس عالمي، بشأن التغيرات في التجارة في المنتجات الزراعية أثناء أزمة الأسعار عام ٢٠٠٨. وليس واضحاً أيضاً الكيفية التي قد تتأثر بها التجارة بفعل التراجع الاقتصادي في عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٠، بالنظر أيضاً إلى أن توافر الائتمانات من أجل المستوردين، لاسيما في البلدان النامية، هو عامل تقييدي هام. أما في ما يتعلق

باهرة قدرها ٥٠ في المائة منذ عام ٢٠٠٠، زيادة بنسبة ٥٠ في المائة أخرى في السنوات العشر المقبلة. ويبدو أن فرص النمو في الأجل الطويل تكمن في أقاليم خارج البلدان الصناعية (الشكل ٢٢). وفي هذا الصدد، يجري الآن توظيف الاستثمارات في مناطق الإمداد المحتملة من جانب البلدان النامية الأعلى دخلاً، التي تشعر بالقلق بشأن أمنها الغذائي في الأجل الطويل. وقد تتيح هذه الاستثمارات إمكانات لتنمية قطاع الزراعة، وقد تؤدي إلى مزيد من التغيير في موقع الزراعة في الأجل الطويل. ولكن، في سياق أسواق الأراضي التي تعاني من نقص النمو، سيتطلب الأمر، لكي تكون هذه الاستثمارات مستدامة وتحقق نتائج ملائمة، وضع أطر مُحسنة كثيرة لحماية الموارد المحلية والسكان المحليين من الاستغلال (منظمة الأغذية والزراعة، والمعهد الدولي للبيئة والتنمية، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ٢٠٠٩).

## الإطار ٢١

## عودة إلى أسعار السلع الزراعية المرتفعة؟

وتشير عمليات المحاكاة الخاصة بالنموذج إلى أن الأسعار الدولية للأغذية الأساسية ستزيد بنسبة تتراوح من حوالي ٢٠ إلى ٢٥ في المائة في إطار هذا السيناريو البسيط المتمثل في استئناف النمو وارتفاع أسعار النفط الخام مقارنةً بتوقعات فترة الأساس. ولكنها لن تعود إلى المستويات التي كانت عليها في الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨. والاستثناء هو الذرة، الأوثق ارتباطا بأسعار النفط الخام (بسبب أهميتها كمادة أولية لإنتاج الإيثانول). بيد أن التحليل يُظهر بوضوح شدة تأثير قطاع الزراعة حاليا بالزيادات التي تحدث في أسعار الطاقة، وهو ما يؤثر على العرض وبدرجة متزايدة على الطلب في الاقتصاد الغذائي العالمي.

لقد شهدت أسعار السلع الزراعية انخفاضا كبيرا مع بداية التراجع الاقتصادي العالمي في النصف الثاني من عام ٢٠٠٨. فقد انخفضت بقوة أسعار المنتجات الأولية جميعها تقريبا نتيجة لضعف الطلب وتوافر العرض استجابة للأسعار الزراعية المرتفعة بدرجة قياسية، في كثير من الأحيان، خلال السنتين السابقتين. فما هو احتمال حدوث طفرة جديدة في الأسعار إذا عاد النمو العالمي واتسم بوتيرة أسرع، وإذا عادت أسعار النفط إلى المستويات التي كانت عليها في عام ٢٠٠٨؟ وقد استُخدم نموذج Aglink-Cosimo، الخاص بمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأغذية والزراعة، لاستنباط سيناريو يستأنف فيه النمو الاقتصادي العالمي في جميع البلدان وتيرته السريعة التي شوهدت في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧، وتعود الأسعار العالمية للنفط إلى مستوى ١٠٠ دولار أمريكي للبرميل<sup>(١)</sup>. وتجري مقارنة السيناريو الذي ينتج عن ذلك بتوقعات فترة الأساس الواردة في التوقعات الزراعية ٢٠٠٩-٢٠١٨ الصادرة عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأغذية والزراعة (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأغذية والزراعة، ٢٠٠٩)، التي يقل فيها النمو الاقتصادي للبلدان المتقدمة والبلدان النامية بنسبة ١ و ٢ في المائة، على التوالي، وتتراوح فيها الأسعار العالمية للنفط من ٦٠ دولارا أمريكيا للبرميل في عام ٢٠١٢ إلى ٧٠ دولارا أمريكيا للبرميل في عام ٢٠١٨.

(١) على نحو أدق، في السيناريو، يُستأنف النمو في عام ٢٠١١ وترتفع الأسعار العالمية للنفط إلى ١٠٠ دولار أمريكي للبرميل بحلول عام ٢٠١٢. أما العوامل الشريطية الأخرى، مثل الإنتاجية وتضخم الاقتصاد وأسعار الصرف، فتظل ثابتة على النحو الموثق لدى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي - منظمة الأغذية والزراعة، ٢٠٠٩. المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

التجارة الدولية (الشكل ٢٤). فمع البطء النسبي في نمو الناتج الزراعي وركود الطلب على الأغذية، أصاب الركود الصادرات الصافية الحقيقية من السلع الغذائية القادمة من البلدان الصناعية في السنوات الأخيرة، وهو نمط ليس من المتوقع أن يتغير في الأجل المتوسط. وستظل البلدان الصناعية، كمجموعة، موردة مفرطة، تصدر إلى البلدان الأخرى، بينما ستظل البلدان النامية، كمجموعة، مشتري صافية للسلع الغذائية.

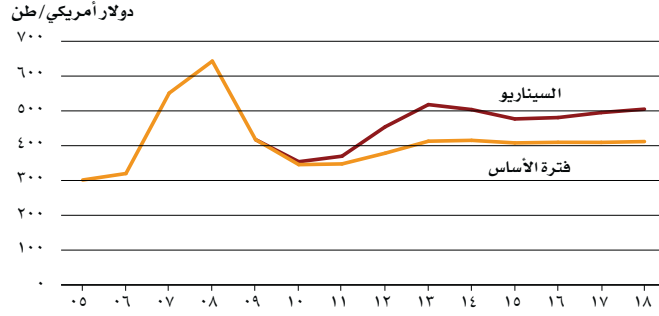
ولكن، في إطار البلدان النامية، من المتوقع حدوث توسع كبير ومستمر في التجارة الصافية في بلدان أمريكا اللاتينية، لاسيما الأرجنتين والبرازيل، بينما ستشهد أقاليم آسيا والمحيط الهادي وأفريقيا

بالأجل المتوسط، فإن التوقعات المستندة إلى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأغذية والزراعة (٢٠٠٩)، تشير إلى أن القيمة الحقيقية للتجارة في السلع الزراعية ستواصل توسعها ببطء (الشكل ٢٣)<sup>(٧)</sup>.

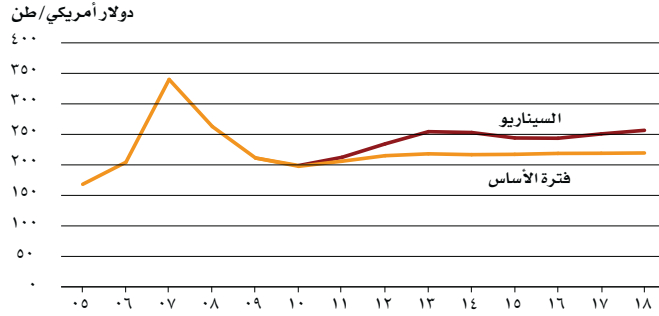
وتعني الاتجاهات المتوسطة الأجل، في ما يتعلق بتجارة السلع الغذائية، حدوث تغير في مشهد أنماط

(٧) القيمة الحقيقية للتجارة في الأغذية (مثلها مثل مؤشرات الإنتاج الزراعي الصافي) تُقدر حسب متوسط الأسعار المرجعية الثابتة للسلع الغذائية الأساسية خلال الفترة ١٩٩٩-٢٠٠١. والتجارة السنوية المستخلصة من هذه التقديرات تقريبية، لأنها تجمع ما بين بيانات على أساس سنة التسويق في ما يتعلق بالمحاصيل، وبيانات تقويمية في ما يتعلق بالسلع الأخرى. وتستخدم التقديرات لدراسة الاتجاهات السائدة مؤخرا، لا لدراسة الأداء التجاري السنوي.

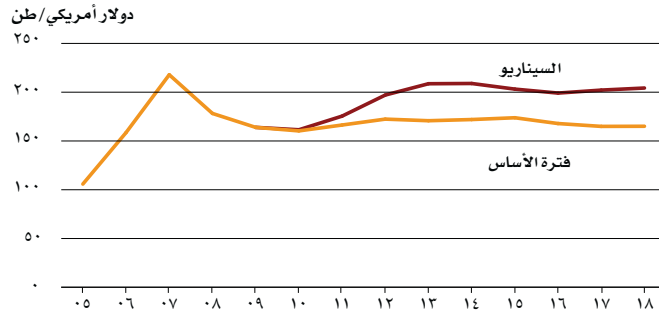
## أسعار الأرز



## أسعار القمح



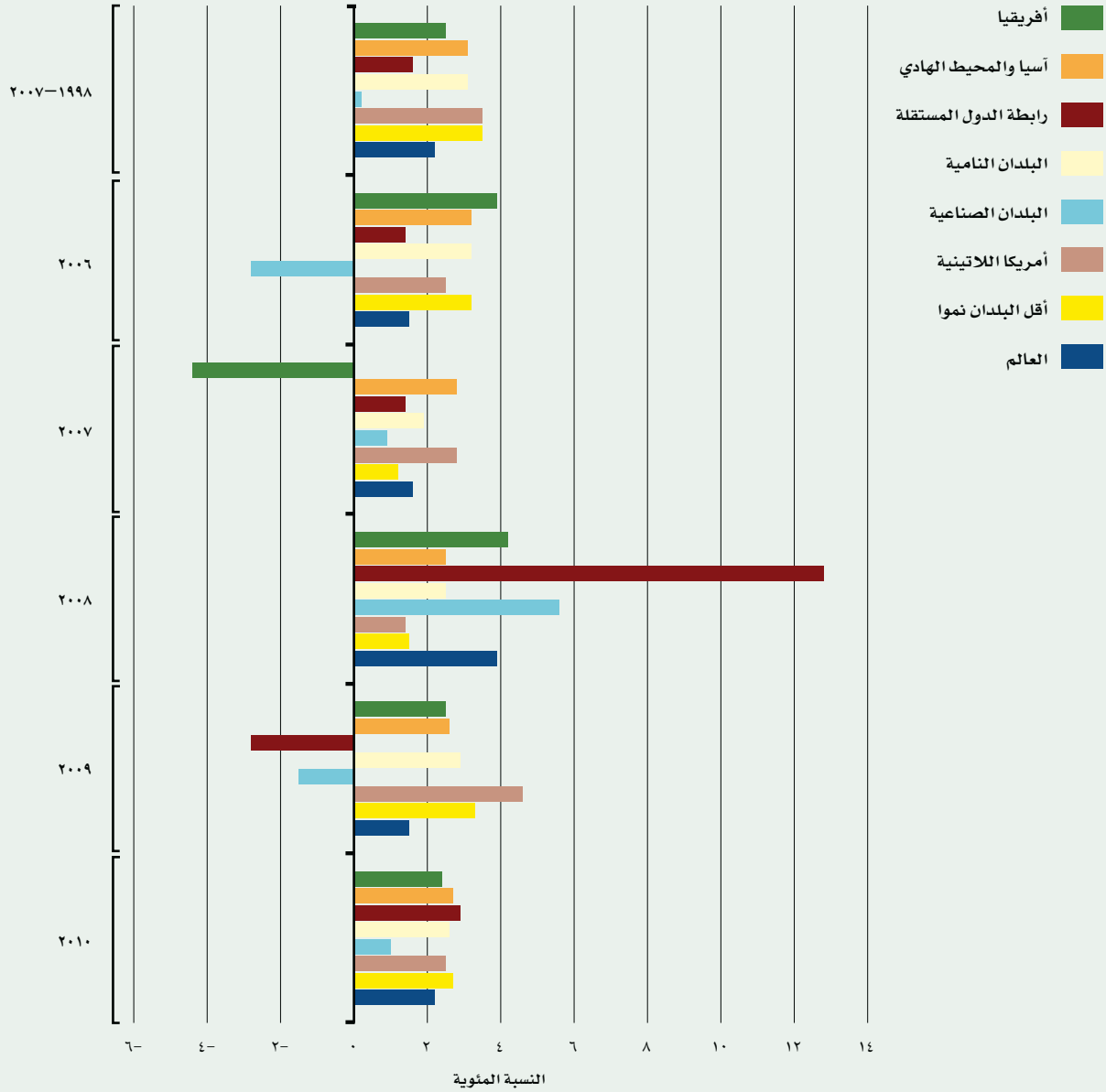
## أسعار الذرة



### الاستجابات على صعيد السياسات لارتفاع أسعار الأغذية وأثره على الأسواق الزراعية

اتبعت بلدان كثيرة، لمواجهة ارتفاع وتصاعد الأسعار الغذائية العالمية في عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨، تدابير على صعيد السياسات ترمي إلى الحد من تأثير هذا الارتفاع على سكانها المحليين (منظمة الأغذية والزراعة، ٢٠٠٩هـ). ومن الممكن تصنيف هذه التدابير، التي تشمل قطاعات سلعية أساسية مختلفة، في أربع فئات عريضة هي: سياسات التجارة، والإنتاج، والاستهلاك، والمخزونات. وقد تم تنفيذ معظم هذه التدابير السياساتية لفترات محدودة.

اتساعا في وارداتها الصافية. فقد زاد صافي فائض الأغذية لدى البرازيل بما يقرب من أربعة أمثال منذ عام ٢٠٠٠، ومن المتوقع أن يزيد بنسبة ٥٠ في المائة أخرى في السنوات العشر المقبلة. ومن المتوقع أن تبرز بلدان رابطة الدول المستقلة كموردة صافية للأغذية، بحيث ينقلب وضعها من وضع المستوردة الصافية إلى وضع المصدرة الصافية في الأجل المتوسط. ومن مجالات القلق الخاص في هذا الصدد استمرار وجود عجز غذائي كبير لدى أقل البلدان نموا، لاسيما تلك الموجودة في أفريقيا، وهو عجز من المتوقع أن يزيد، بالقيمة الحقيقية، بأكثر من ٥٠ في المائة في السنوات العشر المقبلة، مما يؤدي إلى زيادة اعتمادها على الامدادات الخارجية.

الشكل ٢١  
نمو الإنتاج الزراعي، حسب الإقليم

المصدر: مؤشر قاعدة البيانات الإحصائية في المنظمة بشأن صافي الإنتاج الزراعي في ما يتعلق بعام ٢٠٠٧ (منظمة الأغذية والزراعة، ٢٠٠٩ ب). ويستند الاستقراء إلى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي - منظمة الأغذية والزراعة، ٢٠٠٩.

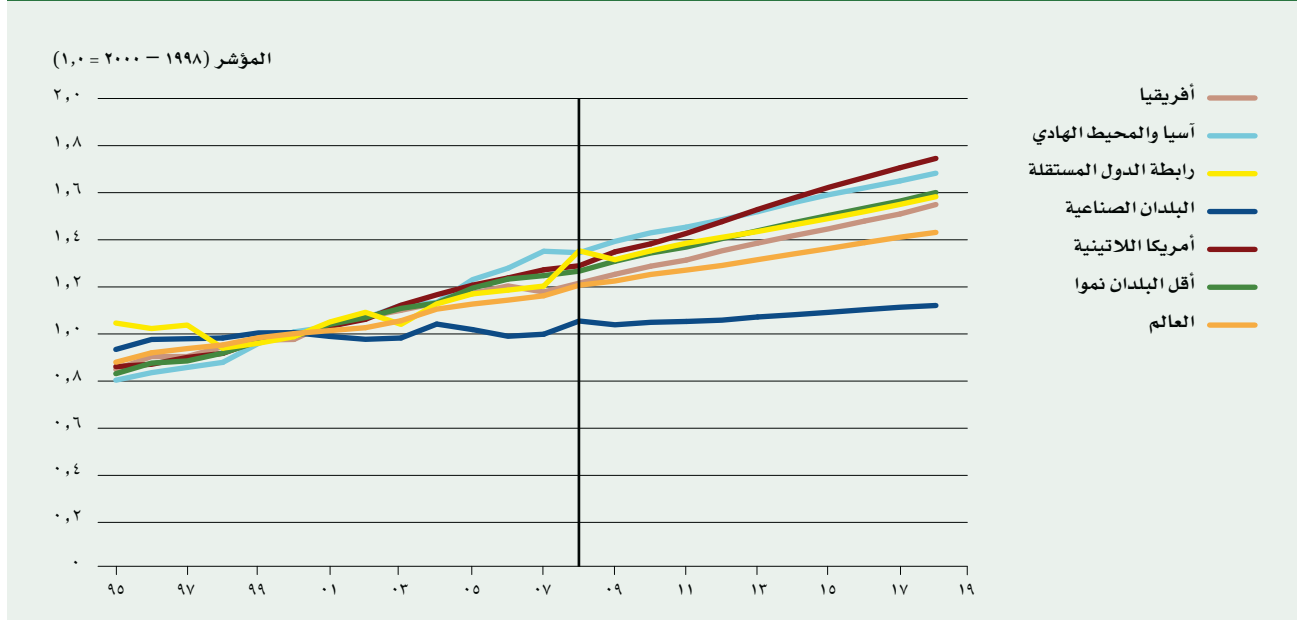
تتسبب في حدوث تقلبات كثيرة في الأسعار. والسؤال هام لسببين على الأقل. أولاً، قد تعيق الإجراءات التي يتخذها بلد ما، أو مجموعة من البلدان، فعالية الإجراءات التي تتخذها البلدان أو مجموعات البلدان الأخرى، أو قد تحد على الأقل من تلك الفعالية. ثانياً، قد يكون بعض التدابير المتخذة على صعيد السياسات غير فعال ببساطة، إن لم تكن نتيجته عكسية، في التصدي للمشكلة الأساسية، وهي تأثير ارتفاع أسعار الأغذية على المستهلكين الفقراء.

ولكن بعضها بدأ تنفيذه في عام ٢٠٠٧ وظل سارياً في عام ٢٠٠٩ على الرغم من التراجع الكبير في الأسعار الدولية.

وهناك سؤال هام يتعلق بالتأثير المشترك لهذه الاستجابات السياسية على كل من الأسواق الدولية والأسواق المحلية، وما إذا كان من المحتمل أن يكون اتخاذ إجراءات غير منسقة، على صعيد السياسات، قد أدى إلى زعزعة الأسواق الدولية، حيث أن هذه الإجراءات قد

الشكل ٢٢

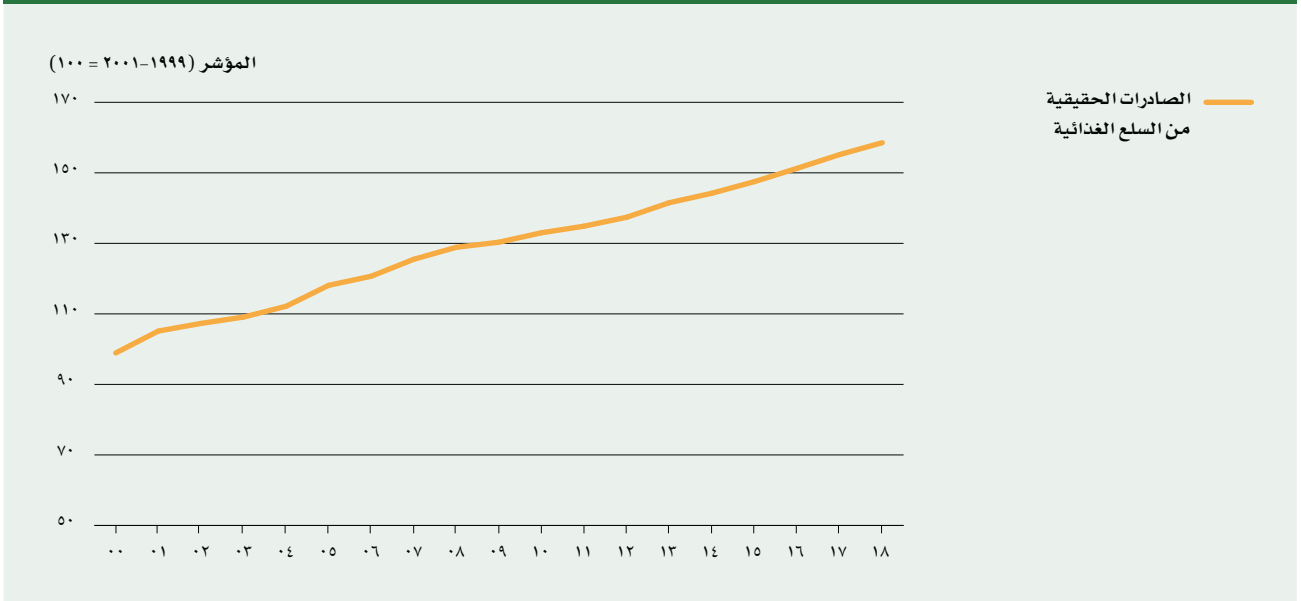
## اتجاهات الإنتاج الزراعي في الأجل الطويل، حسب الإقليم



المصدر: مؤشر قاعدة البيانات الإحصائية في المنظمة بشأن صافي الإنتاج الزراعي في ما يتعلق بعام ٢٠٠٧ (منظمة الأغذية والزراعة، ٢٠٠٩ ب). ويستند الاستقراء إلى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي - منظمة الأغذية والزراعة، ٢٠٠٩.

الشكل ٢٣

## التغيرات في الصادرات الحقيقية العالمية من السلع الغذائية

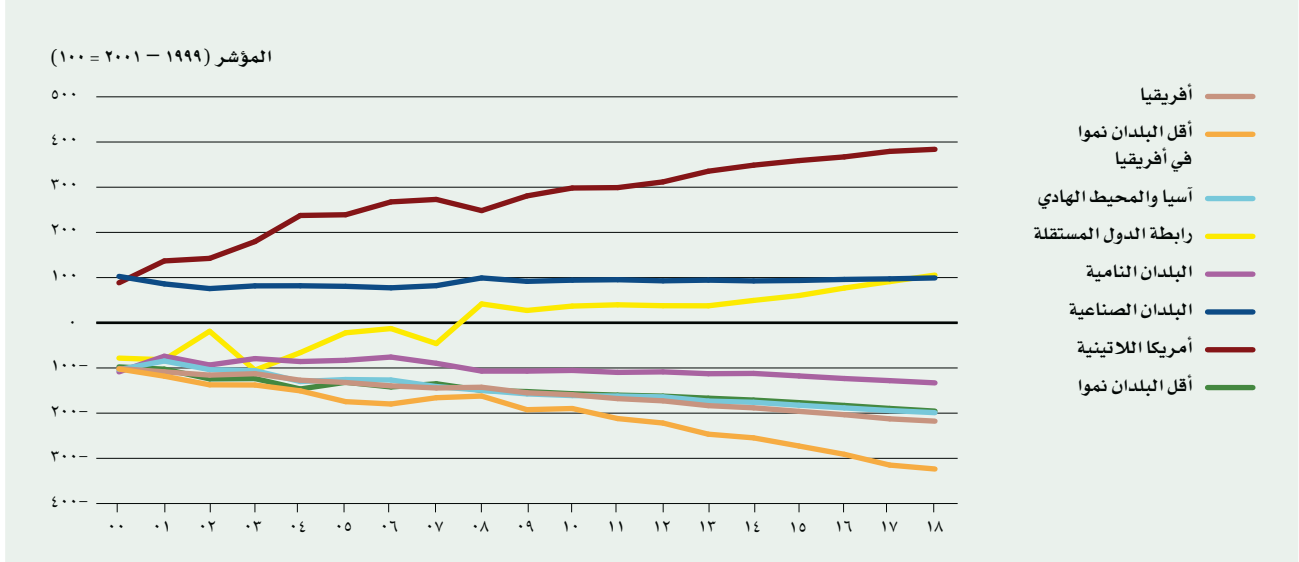


المصدر: منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي - منظمة الأغذية والزراعة، ٢٠٠٩.

ملاحظة: يقيس مؤشر الصادرات الحقيقية، باستخدام الأسعار المرجعية في ١٩٩٩-٢٠٠١ لقياس الصادرات حسب السلعة، التغيرات في الصادرات بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي.

الشكل ٢٤

## التغيرات في صافي التجارة الحقيقية في السلع الغذائية، حسب الإقليم



المصدر: منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي - منظمة الأغذية والزراعة، ٢٠٠٩.

ملاحظة: مؤشر صافي الصادرات الحقيقية حسب الإقليم، باستخدام الأسعار المرجعية لعام ٢٠٠٠ لقياس صافي الصادرات حسب السلعة.

قد تؤدي الضرائب على الصادرات إلى زيادة القدرة المالية لدى الحكومة على تنفيذ برامج اجتماعية موجهة أو شبكات أمان.

فقد حظرت الهند، وهي ثالث أكبر مصدر للأرز في العالم، صادرات الأرز غير البسمتي وقيدت صادرات الأرز البسمتي، بحيث قللت إلى حد كبير من الإمدادات القابلة للتصدير عالمياً. وعلاوة على ذلك، حظرت أيضاً صادرات الذرة. وأزالت الصين الخصومات على ضرائب القيمة المضافة في ما يتعلق بصادرات القمح والأرز والذرة وفول الصويا، وفرضت ضريبة تصدير على سلسلة من الحبوب والمنتجات. وقبل ٢٠ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٧، كانت الصادرات من هذه المنتجات الزراعية تستحق الحصول على خفض قدره ١٣ في المائة من قيمتها المعلنة في موانئ التصدير. وحظرت بنغلاديش وكمبوديا ومصر وإندونيسيا وفيت نام صادرات الأرز، بينما حظرت الهند وباكستان وصربيا وأوكرانيا صادرات القمح. وقررت كازاخستان والاتحاد الروسي زيادة الضرائب على صادرات القمح، وفرض الاتحاد الروسي ضريبة تصدير على الشعير قدرها ٣٠ في المائة. كذلك، فرضت ماليزيا ضرائب على تصدير زيت النخيل، بينما قررت الأرجنتين زيادة الضرائب على صادرات القمح والذرة وفول الصويا ومنتجات فول الصويا.

## التدابير المتعلقة بالاستيراد

لقد كان أحد أكثر التدابير المطبقة شيوعاً على صعيد السياسات، وهو تدبير كانت تتبعه عادة البلدان المستوردة الصافية، هو إزالة أو خفض رسوم الاستيراد والضرائب

ويستعرض هذا القسم من التقرير مختلف التدابير المتخذة، على صعيد السياسات، من جانب مختلف البلدان، ويناقش آثارها المتوقعة المختلفة. وهو يُختم بعرض تحليل لسيناريو بسيط، يستند إلى نموذج - Cosimo Aglink، التابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأغذية والزراعة، من أجل قياس طبيعة وحجم أثر هذه التدابير على الأسواق الزراعية.

## التدابير ذات الصلة بالتجارة

## التدابير المتعلقة بالتصدير

تشمل سياسات التصدير الضرائب والإعانات التصديرية، وفرض الحظر على الصادرات، وغير ذلك من القيود الكمية. وقد طبقت، عادة، البلدان المصدرة الصافية هذه السياسات لتحسين العرض في السوق المحلية. والضرائب وفرض الحظر والحصص هي عمليات تسبب تشوهاً بالغاً، لاسيما في حالة عمليات الحظر (وذلك لأنها تقطع تماماً الصلة بين السوق المحلية والسوق الدولية). وتبعا للسياسة المحددة ومدى تقييدها على وجه الدقة للتجارة، تؤدي هذه السياسات عادة إلى خفض الأسعار بالنسبة للمستهلكين المحليين. ومع ذلك تؤدي هذه السياسات إلى خفض المكاسب ومن ثم تحد من الحوافز التي تتحقق للمنتجين من ارتفاع الأسعار، مما يقلل من استجابتهم على صعيد العرض في الأجل الأطول. وعلاوة على ذلك، فإنها تؤدي عادة، بتقليصها للصادرات، إلى زيادة الأسعار في الأسواق الدولية. ومن الناحية الأخرى،



الأسعار المحلية في السوق المغلقة. وفي حالة المصدرين الرئيسيين، مثل الاتحاد الأوروبي، قد يكون له أيضا تأثير تخفيضي كبير على الأسعار الدولية.

ومن بين البلدان التي عمدت إلى زيادة إعانات المدخلات بنغلاديش والصين والجمهورية الدومينيكية وإندونيسيا ومدغشقر. وفي بعض الحالات، كان هذا مصحوبا باتخاذ تدابير لتحسين الحصول على الأموال والائتمانات، وكذلك اتخاذ تدابير على الحدود، مثل خفض الضرائب على الواردات وزيادة الرسوم الجمركية على الصادرات من المدخلات. وقد عمدت الصين إلى زيادة الحد الأدنى لسعر الأرز والقمح. وعمدت أيضا إلى زيادة الدعم الحكومي غير المتعلق بالأسعار، وشمل ذلك تقديم مدفوعات مباشرة، وتقديم إعانات للبذور وللآلات الزراعية وللوقود المستخدم في المزارع، فضلا عن تقديم الأسمدة للمزارعين في عام ٢٠٠٨. (Fang, ٢٠٠٩). وفي عام ٢٠٠٨ بلغ مجموع قيمة الإعانات ١٠٢,٩ مليار يوان (أي ما يعادل ١٤,٨ مليار دولار أمريكي)، وهو ما يمثل ضعف مستوى السنة السابقة. وفرضت الحكومة ضرائب على تصدير الأسمدة الكيماوية عدة مرات في عام ٢٠٠٨، لكي تتحكم في الصادرات وتلبي الطلب المحلي من المزارعين. وعمدت الهند إلى زيادة الحد الأدنى للدعم المقدم للأرز العادي بما يصل إلى ٣٧ في المائة خلال الفترة ما بين ٢٠٠٦/٢٠٠٧ و ٢٠٠٨/٢٠٠٩ (من ٦٢٠٠ روبية للطن إلى ٨٥٠٠ روبية للطن) (Dutta & Gulati, ٢٠٠٩). وعملا على زيادة الإنتاج، أطلقت إندونيسيا برنامجا لتكثيف زراعة الأرز، اشترك فيه مجلس الدولة للوجيستييات (Bulog) وشركات القطاع الخاص، والمصارف، وجماعات المزارعين. وزادت أيضا إعانة الأسمدة بنسبة قدرها ٢٤٠ في المائة. وتنازل الاتحاد الأوروبي عن اشتراطه الإلزامي بشأن تنحية نسبة قدرها خمسة في المائة جانبا من أراضي المحاصيل من أجل محصول ٢٠٠٨/٢٠٠٩، وهو تدبير كان عاملا هاما في التوسع الكبير الذي حدث في إنتاج الحبوب في الاتحاد الأوروبي في عام ٢٠٠٨.

وقد أسفرت المشاكل المتعلقة بموثوقية الأسواق الدولية كمصدر للإمدادات الغذائية عن تجدد التركيز، في بلدان كثيرة، على تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي كوسيلة لتحقيق الأمن الغذائي القطري. وتقوم بلدان كثيرة مستوردة صافية للأغذية، في مختلف أنحاء العالم، بتعديل استراتيجياتها المتعلقة بالتنمية الزراعية، وتعطي الأولوية لزيادة الإنتاج من أجل الحد من الاعتماد على الواردات. فقد قررت الفلبين أن تشجع إنتاج الأغذية بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي من الأغذية الأساسية بحلول عام ٢٠١٠. وأعلنت أرمينيا عن محاولتها بلوغ مرحلة الاكتفاء الذاتي في ما يتعلق بالقمح بحلول ٢٠٠٩/٢٠١٠، من خلال تقديم إعانات لزيادة أراضي المحاصيل وللتوسع في الري. وخطت حكومة كازاخستان لخض ٣ ملايين دولار أمريكي في قطاع الزراعة لمساعدة المزارعين على تحمّل تأثير

على السلع الغذائية. وهذه السياسات، مثلها مثل السياسات المتعلقة بالتصدير، تؤدي إلى خفض كل من أسعار المستهلكين وأسعار المنتجين. ولكن حجم خفض الأسعار يكون أقل وضوحاً عادة مما يحدث في حالة فرض حظر أو ضرائب على الصادرات، وذلك لأن مدى الخفض يحد منه حجم التعريفات الجمركية أو الضريبة القائمة. وتشهد الحكومات انخفاضا في إيراداتها بسبب هذه التدابير. وفي حالة السلع الغذائية، يكون الانخفاض في الضرائب تصاعديا تبعا للدخل، لأن الفقراء ينفقون عادة حصة كبيرة من دخلهم على الغذاء. ولكن الاستهداف ليس بالكفاءة التي يمكن أن يكون عليها في حالة وجود برامج شبكات أمان موجهة.

وقد خُفّض عدد من البلدان (وبلدان الاتحاد الأوروبي)، أو أزال التعريفات الجمركية أو الضرائب على الأغذية، ومن بين هذه البلدان بنغلاديش ومصر والهند وإندونيسيا وجمهورية إيران الإسلامية ومالي والمكسيك والمغرب وباكستان وبيرو والفلبين والسنغال وتركيا. وفي بعض الحالات، كانت التخفيضات الجمركية كبيرة جدا. فقد خفضت نيجيريا الرسوم الجمركية على الواردات من الأرز من ١٠٠ إلى ٢,٧ في المائة، وخفضت تركيا الضرائب على الواردات من القمح من ١٢٠ إلى ٨ في المائة، بينما خفضت الضرائب على الواردات من الشعير من ١٠٠ إلى صفر في المائة، وخفضت الهند التعريفات الجمركية على الواردات من دقيق القمح بنسبة قدرها ٣٦ في المائة. وعلقت بلدان عديدة الضرائب المحلية على السلع الغذائية أو خفضتها. فقد خفضت البرازيل ضرائبها على القمح ودقيق القمح والخبز، وكذلك خفضت ضريبة القيمة المضافة على مجموعة واسعة من المواد الغذائية المستوردة الأساسية وغيرها من السلع في الكونغو، وعلى الأرز في مدغشقر، وعلى الأرز والخبز في كينيا، وعلى الحبوب الغذائية والدقيق في إثيوبيا.

### السياسات المتعلقة بالإنتاج

أتبعت أشكال شتى من تدابير دعم المنتجين من أجل تشجيع التوسع في الإنتاج، ومن بينها تقديم إعانات للمدخلات، ودعم أسعار المنتجات، إلى جانب التخفيف من متطلبات تنحية أراضي المحاصيل جانبا. وبعض هذه السياسات باهظ التكلفة، وأثره على الأسعار بالنسبة للمستهلكين المحليين محدود في سياق الأسواق المفتوحة، ولكنه يكون كبيرا إذا كانت الصلات مع الأسواق الدولية ضعيفة. وقد تؤدي أيضا إعانات المدخلات، إذا لم تجر إدارتها بطريقة رشيدة، إلى زيادة أسعار المدخلات، مع تزايد الطلب عليها، مما يعود بالفائدة على موردي المدخلات أكثر مما يعود على المنتجين الزراعيين. وتيسير متطلبات التنحية جانبا، التي قد تقيد، لولا ذلك، الاستجابة لارتفاع الأسعار على صعيد الإنتاج، يحقق أقصى فعالية له في ما يتعلق بزيادة الإنتاج، وقد يخفض بفعالية



من مخزوناتها العامة لتخفيض الزيادات السعرية، وقدمت إعانات موجهة وغير موجهة للأغذية الأساسية. ولكن بلدانا عديدة ساهمت في ارتفاع الأسعار الدولية بتكوين مخزونات من خلال مشتريات من السوق الدولية، بهدف تحقيق الاستقرار في سوقها المحلية. فنظم احتياطي الحبوب القطري في الصين أدت إلى زيادة مخزونات الحبوب المؤقتة. وقامت مؤسسة الأغذية في الهند بشراء كميات قياسية من الأرز والقمح في عام ٢٠٠٨، مما مكنها من طرح مخزونات كافية في السوق المحلية لتثبيت الأسعار. ومن المتوقع أن تبلغ المخزونات من القمح والأرز ما يتراوح من ٤٠ إلى ٤٥ مليون طن بحلول يوليو/ تموز ٢٠٠٩ (مقابل ٢٦ مليون طن عادة). وعمدت حكومة الفلبين، وهي أكبر مستورد للأرز في العالم، إلى زيادة وارداتها في عام ٢٠٠٨، بحيث بلغت ٢,٤ مليون طن (بعد أن كانت تبلغ ٢,١ مليون طن في السنة السابقة)، في محاولة منها لضمان وجود مخزون يكفي لمدة ٣٠ يوما على الأقل حتى نهاية السنة. واقترحت حكومة المملكة العربية السعودية، وهي أحد أكبر البلدان المستوردة للأرز في الشرق الأدنى، أن ينظر مستوردو الأرز في زيادة مخزوناتهم من الحبوب بنسبة قدرها ٥٠ في المائة في عام ٢٠٠٨، لتلبية احتياجات الاستهلاك القطرية لمدة تتراوح من ٦ إلى ٨ أشهر.

## الاستجابات على صعيد السياسات وأثرها على الأسواق العالمية

من الصعب قياس آثار التشكيلة المعقدة من الاستجابات على صعيد السياسات لمجابهة ارتفاع أسعار الأغذية. والأصعب حتى من ذلك، هو فصل هذه الآثار عن العوامل الأخرى التي كانت كامنة وراء تقلب حالة السوق في الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨، والتي نُفذت فيها هذه السياسات. ولكن توجد دروس هامة يجب أن نتعلمها من إجراء دراسة من هذا القبيل. وقد استخدم نموذج Aglink-Cosimo للأسواق السلعية الدولية، الخاص بمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأغذية والزراعة، لدراسة بعض أهم المبادرات السياساتية التي نُفذت استجابة لارتفاع أسعار السلع. وقد دُرست السياسات مقابل سيناريو أساسي أُدخلت فيه السياسات الأساسية بعد ذلك، وهكذا، قارن التحليل بين سيناريوهين، أحدهما مع وجود هذه السياسات الأساسية والآخر بدون هذه السياسات<sup>(٨)</sup>.

الأزمة الائتمانية العالمية. وخصصت ماليزيا ١,٢٩ مليار دولار أمريكي لتشجيع زراعة الأرز، مع زيادتها أيضا الحد الأدنى للأسعار الحكومية للأرز.

## السياسات المتعلقة بالاستهلاك

شملت سياسات دعم المستهلكين والفئات المعرضة لخطر انعدام الأمن الغذائي ما يلي:

- إعانات المستهلكين المباشرة؛
- التخفيضات الضريبية؛
- التوزيع من المخزونات العامة؛
- إعانات الأسعار؛
- زيادات المرتبات في القطاع العام؛
- برامج شبكات الأمان الاجتماعية.

وباستطاعة برامج التحويل الموجه أن تصل إلى الفقراء بكفاءة وفعالية أكبر كثيرا من التخفيضات الضريبية وإعانات الأسعار. ومن أمثلة هذه المساعدات الغذائية تحويلات الأغذية المباشرة، والطابع أو القسائم الغذائية، والتغذية المدرسية.

وقد نفذت عدة بلدان برامج موجهة ذاتيا لتقديم الغذاء مقابل العمل، ومن بين هذه البلدان بنغلاديش وكمبوديا وإثيوبيا وهايتي والهند وليبيريا ومدغشقر وبيرو، بينما قامت أفغانستان وأنغولا وبنغلاديش وكمبوديا بتوزيع معونات غذائية في حالات الطوارئ. ونُفذت برامج للتغذية المدرسية في البرازيل وبوركينا فاسو والرأس الأخضر والصين وهندوراس وكينيا والمكسيك وموزامبيق. وقامت بلدان، مثل الجمهورية الدومينيكية ومصر وإثيوبيا وإندونيسيا والأردن ولبنان ومنغوليا والمغرب والفلبين والمملكة العربية السعودية، ببيع الغذاء بأسعار مدعومة للفئات المستهدفة.

## السياسات المتعلقة بالمخزونات

لقد كان تكوين وطرح مخزونات عامة، من أجل تثبيت أسعار الأغذية المحلية، تدبيرين شائعين لاحتواء مشكلة تصاعد أسعار الأغذية. وزيادة المخزونات واحتجازها قد يؤديان إلى ارتفاع أسعار الأغذية، بينما يؤدي طرح تلك المخزونات في السوق إلى العكس تماما. وفي سياق الأسواق المحلية المغلقة، التي تعتمد على السلوك في ما يتعلق بالبيع والشراء، قد تؤدي السياسات المتعلقة بالمخزونات إلى تثبيت أو زعزعة الأسعار المحلية. أما على الصعيد العالمي، فإن ارتفاع الطلب على المخزونات، إما من جانب برامج التدخل القطرية، أو الشركات أو المنتجين الفرديين الذين يضاربون على ارتفاع الأسعار، قد يتسبب في ارتفاع الأسعار. ولكن، في الأجل الأطول، يرتبط ارتفاع مستويات المخزونات بانخفاض الأسعار الدولية.

وقد طرحت بنغلاديش والكاميرون والصين وإثيوبيا والهند وإندونيسيا وباكستان والسنغال جميعها أغذية

(٨) تستند عمليات المحاكاة الخاصة بالنموذج إلى معلومات ترد في مطبوع منظمة الأغذية والزراعة (٢٠٠٩)، ولكن تغطية السياسات تركز على تلك التي كان من الممكن تكييفها على بيئة النمذجة، التي كان من المتوقع أن يكون لها أثر على السوق يمكن قياسه.

وباستثناء الفترة الأولية، التي تؤدي فيها التدابير المتخذة على الحدود إلى ارتفاع الأسعار بنسبة تتراوح من ٤ إلى ٥ في المائة، يُعزى أهم تأثير على الأسواق إلى السياسات المتعلقة بالإنتاج، التي خفّضت في واقع الأمر الأسعار بما يصل إلى ٦ في المائة (في عام ٢٠٠٩)، وحفزت على ارتفاع استهلاك القمح وإنتاجه. وفي حالة القمح، يُقدر أن التدابير المتخذة على الحدود أقل أهمية بكثير مما هي في حالة الأرز. وهذا يرجع إلى أن انتشار هذه التدابير كان أقل من انتشارها في حالة الأرز، كما يرجع أيضا إلى أن الأسواق الدولية للقمح أقل "هزالا" بكثير من الأسواق الدولية للأرز. وفي الختام، يشير التحليل إلى أن التدابير المنفذة على صعيد السياسات أدت إلى زيادة إنتاج القمح واستهلاكه، مع وجود أسعار مرجعية عالمية منخفضة. ومع ذلك، فهو يُشير أيضا إلى أنها أدت إلى زعزعة أسواق الأرز، بدون أن يكون لها أي تأثير كبير في الأجل الطويل على مستويات الاستهلاك. ومن المهم إضافة أن الانخفاض إلى نقطة الصفر في التنحية الإلزامية لأراضي المحاصيل في الاتحاد الأوروبي لم يشملها هذا التحليل. ولو كان قد شملها لكان الأثر الإيجابي المقدر على إنتاج المحاصيل واستهلاكها أعلى كثيرا، لاسيما في حالة القمح وغيره من المحاصيل الرئيسية في أوروبا.

## الاستنتاجات

إن التعاقب السريع لأزميتين كبيرتين - الأزمة الغذائية العالمية والأزمة المالية والتراجع الاقتصادي الذي أعقبها - قد وجه أكبر ضربة للأمن الغذائي العالمي منذ عقود. فقد أدت الأزميتان إلى زيادة حادة في عدد الأشخاص الذين يعانون من الجوع المزمن ونقص التغذية في العالم، وإلى تراجع التدني السابق في نسبة سكان العالم الذين يفتقرون إلى الغذاء الكافي، الذي يكفل لهم أن يمارسوا حياة صحية ونشطة. والأزمة المالية - والتراجع الاقتصادي الذي تلاها - كان مصدرهما بعيدا عن قطاع الزراعة، وبعيدا عن البلدان النامية، حيث تشعر أشد قطاعات السكان فقرا بتأثيراتها الأشد تدميرا. وفي حين أن الانتعاش من التراجع الاقتصادي العالمي، أيا كانت سرعته، سيتوقف على عوامل تتجاوز مجالات الأغذية والزراعة، فإن تأثير هذا التراجع يتطلب اتخاذ تدابير فورية وفعالة لحماية الفقراء وعديمي الأمن الغذائي، الذين يعتبرون أشد ضحايا الأزمة تضررا. وفيما يتجاوز الانتعاش من الأزمة - الذي يؤمل أن يكون سريعا - تظل هناك مشاكل كثيرة مرتبطة بالأغذية والزراعة في العالم تناولها هذا التقرير

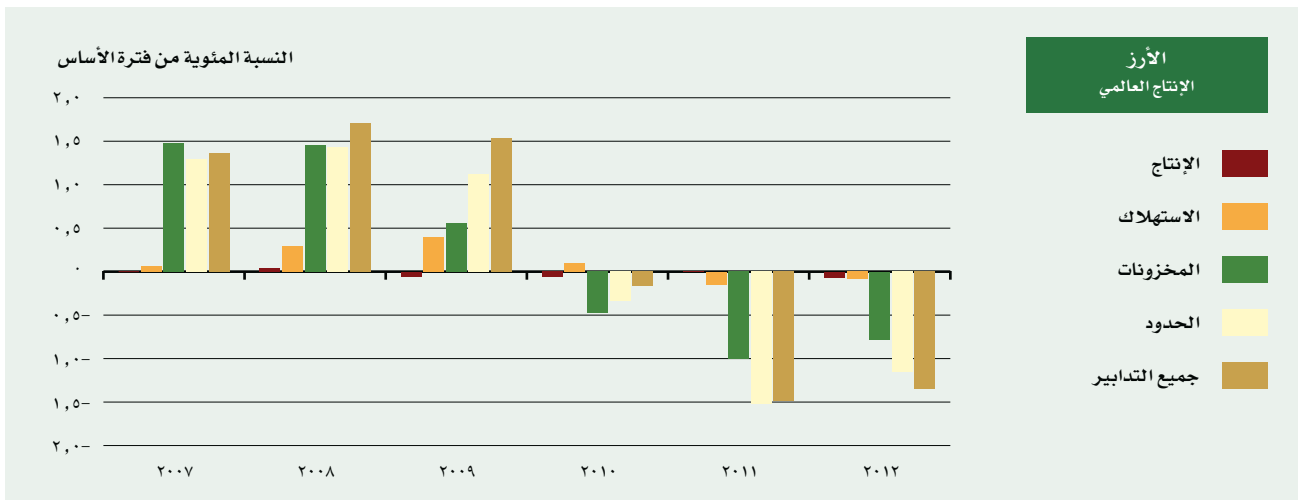
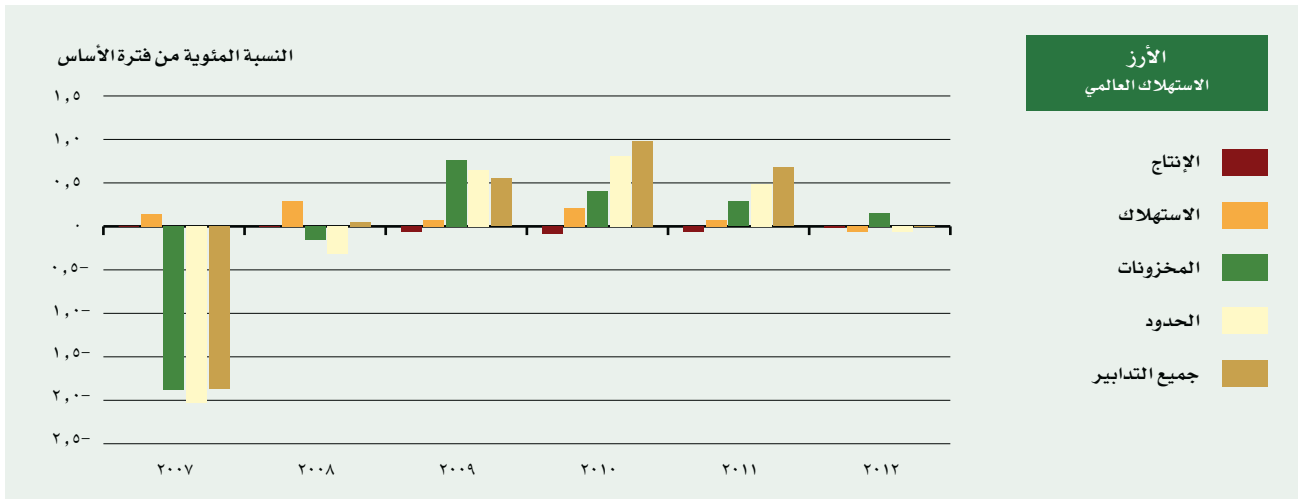
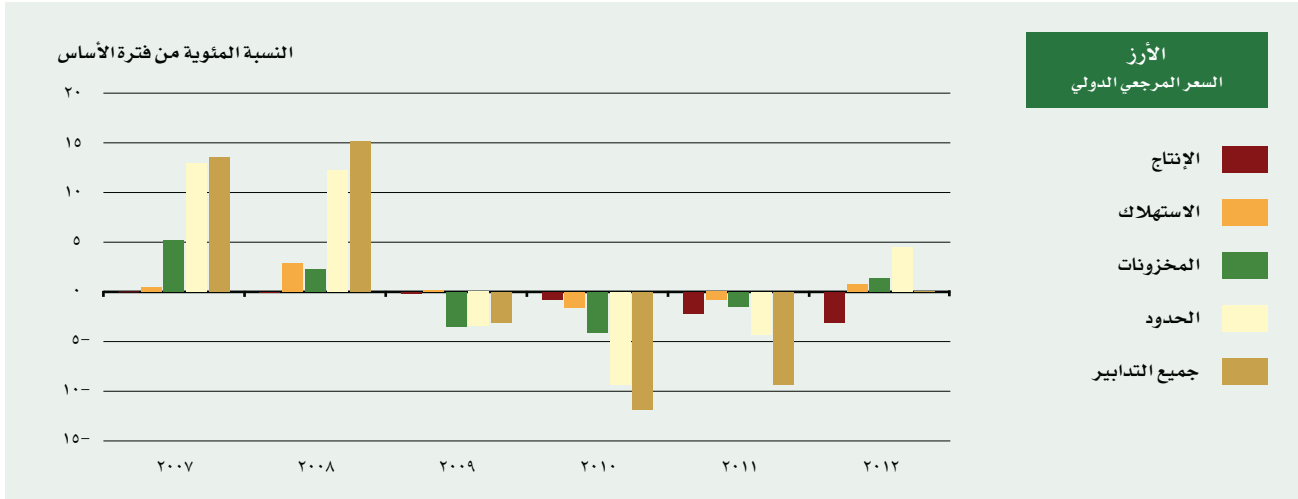
وقد أدخلت التدابير السياسية، التي كانت هي موضوع التحليل في النموذج، وفقا لوقت تنفيذها، بدءا من سنة التسويق ٢٠٠٧/٢٠٠٨، واستمرت إلى حين وقفها. وفي حالة السياسات التي ما زالت موجودة، فقد أبقى عليها في إطار النمذجة طيلة الفترة الأساسية حتى عام ٢٠١٢<sup>(٩)</sup>. وركز التحليل على أسواق الأرز والقمح العالمية، لأنها الأسواق الرئيسية التي تأثرت أشد التأثير بالسياسات. وقد تتباين الآثار المقدره على البلدان الفردية تبانيا كبيرا عن هذه السيناريوهات التوقعية الإجمالية<sup>(١٠)</sup>.

وتوضح آثار السيناريو على أسواق الأرز والقمح العالمية، المعروضة في الشكل ٢٥، بعض القضايا الهامة. فأسواق الأرز "الهزيلة" نسبيا مقارنة بمستويات الإنتاج والاستهلاك العالمية، شهدت تأثيرا مزعزا واضحا للسياسات التي نُفذت للتصدي لارتفاع أسعار الأغذية، بحيث كانت الأسعار الدولية في عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ أعلى كثيرا مما هي في السيناريو الأساسي. وكانت أكثر السياسات تشويها في حالة الأرز هي السياسات المتبعة على الحدود، التي نُفذت في عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨. فهذه السياسات وحدها دفعت الأسعار الدولية للأرز إلى أعلى بما يُقدر بنسبة ١٢ في المائة على أساس سنوي في كل من عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨. ولو كانت هذه السياسات قد استمرت طيلة سنتي التسويق هاتين، لكانت التأثيرات المقيسة أكبر كثيرا. ويُقدر أن السياسات المتعلقة بالمخزونات أدت إلى ارتفاع المخزونات العالمية من الأرز بنسبة تتراوح من حوالي ٣٠ إلى ٣٥ في المائة في السنتين، بحيث أضافت نسبة قدرها ٥ و٣ في المائة تقريبا إلى الأسعار الدولية للأرز في سنتي التسويق ٢٠٠٧ و٢٠٠٨، على التوالي. ويُقدر أن تدابير السياسات المتعلقة بالإنتاج، التي كانت طفيفة نسبيا في حالة أسواق الأرز، لم تؤثر على الأسعار الدولية على الإطلاق في السنوات القليلة الأولى من فترة السيناريو. وعلاوة على ذلك، فإن تدابير تحسين الاستهلاك كان لها تأثير طفيف على الأسعار في الأسواق. وبوجه عام، يُقدر أن السياسات التي دُرست أدت إلى زيادة الإنتاج العالمي للأرز في الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٩، ولكنها أدت أيضا إلى انخفاض الاستهلاك العالمي في عام ٢٠٠٧.

وفي حالة أسواق القمح، يُقدر أن التأثيرات على الأسعار العالمية كانت أقل مما هي في حالة الأرز.

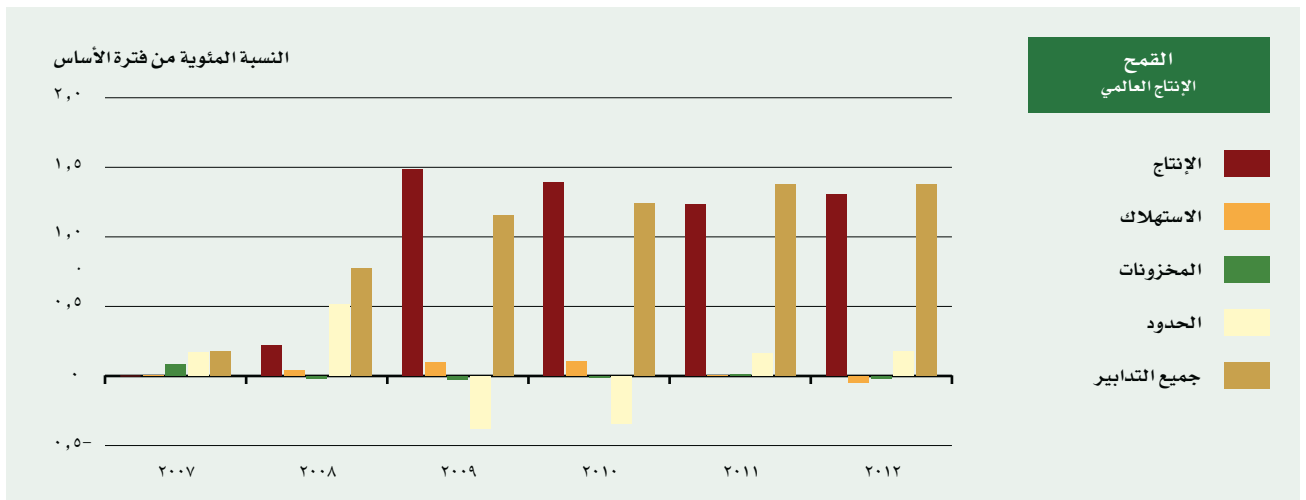
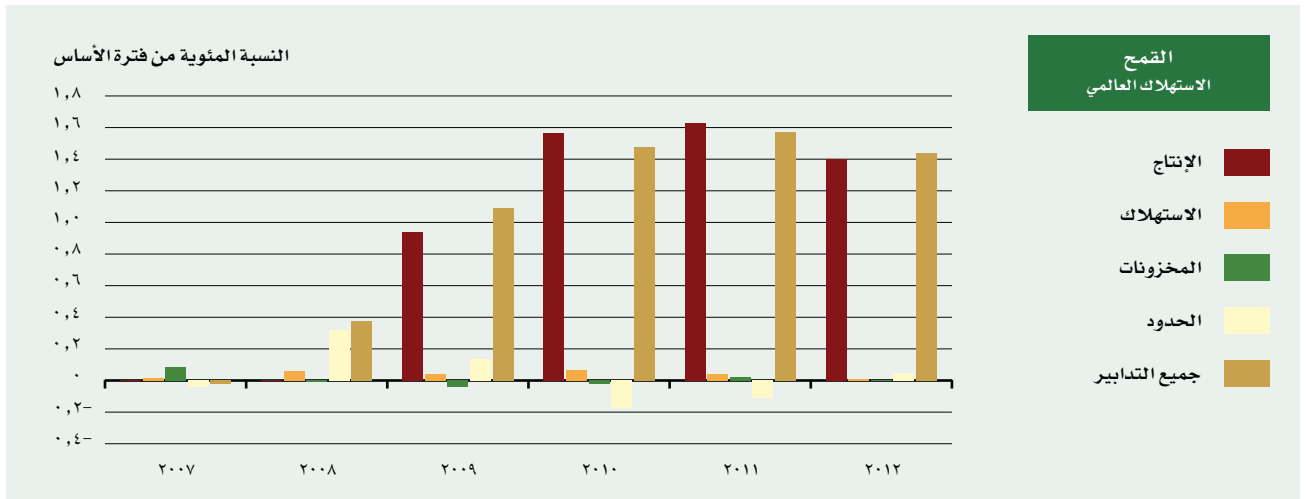
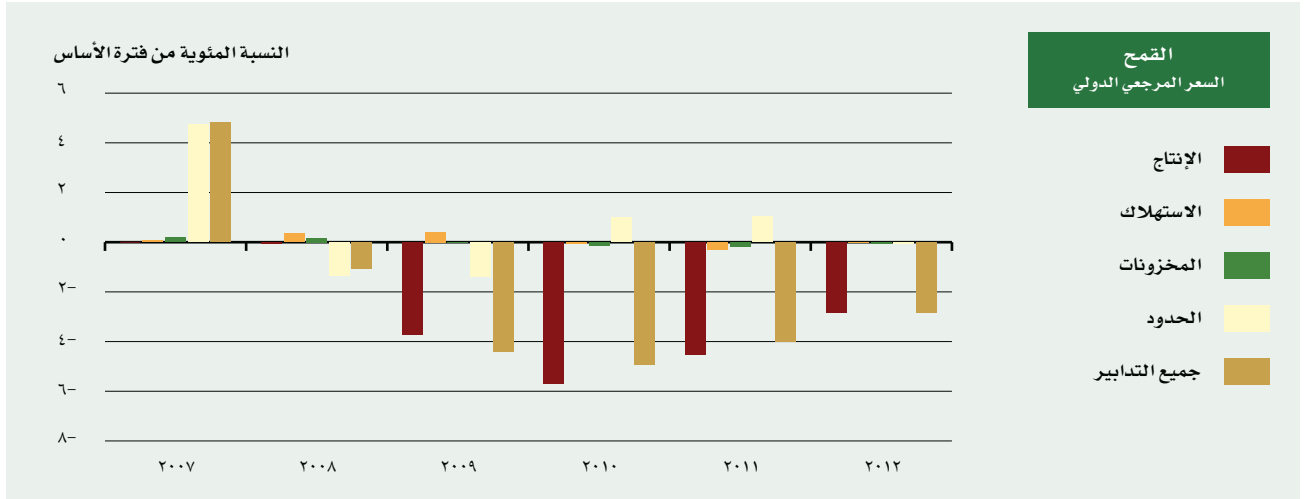
(٩) نموذج AgLink-Cosimo الخاص بمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأغذية والزراعة هو نموذج سنوي. وقد أدخلت آثار السياسات، التي كانت موجودة في جزء من فترة سنتين أو أكثر، إدخالا تناسيبيا في سنوات التسويق المختلفة. ولكن في حالة السياسات التي لم تكن موجودة إلا لفترات قصيرة فقط، فإن هذا الإجراء ربما يكون قد أدى إلى إبخاس حجم التأثيرات القصيرة الأجل بتوزيعها على مدى سنتين.  
(١٠) سيتضمن تقرير يصدر لاحقا تقييما للآثار على قطاعات سلعية أخرى وسيصل التحليل.

الشكل ٢٥ الأثر المقدر للتدابير المتعلقة بالإنتاج والاستهلاك والمخزونات والحدود على أسواق الأرز والقمح



الشكل ٢٥ (تابع)

الأثر المقدر للتدابير المتعلقة بالإنتاج والاستهلاك والمخزونات والحدود على أسواق الأرز والقمح



الزراعة، سواء كانت عامة أو خاصة. وحقيقة أن الجوع كان يتزايد، حتى قبل الأزمة الغذائية والأزمة الاقتصادية، تشير إلى أن الحلول التقنية ليست كافية. فديمو الأمن الغذائي يحتاجون، لكي ينتشلوا أنفسهم من براثن الجوع، إلى السيطرة على الموارد، والحصول على الفرص، وإلى حوكمة محسنة، على كل من المستوى المحلي والقطري والدولي، تستند إلى مبادئ الحق في الغذاء. وأخيرا، من الضروري تعزيز نظام التجارة الدولية لمنع التدابير، التي تُنفذ لحماية السكان المحليين، من أن تُزعزع الأسواق الدولية ومن أن تفرض عقوبة على بلدان أخرى.

ومجالات العمل الواسعة النطاق هذه تلقى الآن اعترافا ودعما واسعا على المستوى الدولي. وإذا كان من الممكن الإشارة إلى جانب إيجابي واحد للأزمة الشديدة الحالية، فإنه يتمثل بالتأكيد في مساهمتها في إثارة اهتمام متجدد بالزراعة، والتنمية الزراعية، والأمن الغذائي العالمي. وهذا الاهتمام يجد تعبيراً عنه في مناسبات أكثر تعدداً عن ذي قبل، وفي محافل أكثر أهمية عن ذي قبل. ويجب أن يؤدي إلى بذل جهود أكثر تصميمًا، على جميع المستويات، لتعزيز الزراعة كمصدر للتنمية، وللتخفيف من وطأة الفقر، ولاتخاذ إجراءات أكثر حسماً من أجل القضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي في العالم.

وتدعو إلى القلق. فعلى الرغم من حدوث انخفاض في الأسعار العالمية للأغذية عن مستويات الذروة التي بلغت في عام ٢٠٠٨، وعلى الرغم من التراجع الاقتصادي، فإن تلك الأسعار ما زالت مرتفعة مقارنة بمستوياتها التاريخية الأخيرة، ومن المتوقع أن تظل مرتفعة في المدى المتوسط على الأقل. وفي الوقت نفسه، قد تتسبب عوامل شتى كامنة حالياً في عودة إلى أسعار للأغذية أعلى حتى من ذلك. فاستئناف نمو الدخل في البلدان النامية سيؤدي إلى تجدد زيادة الطلب على السلع الزراعية. وقد يؤثر ارتفاع الأسعار الحقيقية للطاقة على إنتاج الأغذية الزراعية، من خلال تكاليف المدخلات والنقل، وكذلك من خلال زيادة الطلب على السلع الزراعية كمواد أولية لإنتاج الوقود الحيوي. وستساهم أيضا التكاليف المتعلقة بالاستهلاك، وغيرها من الحوافز لإنتاج الوقود الحيوي واستهلاكه في بلدان عديدة، في حدوث ضغط صعودي على الأسعار الزراعية. ويمكن أن تضاف إلى هذه الأمور المشاكل المتعلقة بهبوط نمو الإنتاجية الزراعية، فبينما أظهرت تجربة الأزمة الغذائية، التي حدثت في ٢٠٠٦-٢٠٠٨، أن عدة استجابات على صعيد السياسات كان هدفها هو حماية السكان المحليين، فإنها ربما تكون قد أدت إلى تفاقم المشاكل على المستوى الدولي وإلى زعزعة الأسواق. وقد قدم هذا التقرير تحليلاً للعواقب المحتملة لارتفاع نمو الدخل والعودة إلى أسعار أعلى للطاقة. ويؤكد أن الأثر سيكون كبيراً، وأن الأسعار الزراعية يمكن أن ترتفع إلى مستويات أعلى. وحلل التقرير أيضا تأثير السياسات المنفذة، للحماية من ارتفاع الأسعار، على الإنتاج الزراعي والأسواق الزراعية، بحيث خلص إلى أن كثرة منها كان تأثيرها مزعجاً. كذلك، حلل تقرير حالة الأغذية والزراعة ٢٠٠٨ (منظمة الأغذية والزراعة، ٢٠٠٨ ب) تأثير تزايد الطلب على الوقود الحيوي على الأسواق الزراعية، وكذلك انعكاسات السيناريوهات المختلفة على نمو الإنتاجية الزراعية.

وفي الوضع الراهن الذي يتسم بمحنة شديدة، وبوجود مخاطر وشكوك في المستقبل، يلزم بذل جهود في أربعة اتجاهات على الأقل. فمن الضروري معالجة الأثر الفوري للأزمة من خلال برامج شبكات الأمان والبرامج الاجتماعية الملائمة لحماية الفقراء وديمي الأمن الغذائي. وثمة حاجة إلى زيادة الاستثمار في الزراعة بهدف مزدوج، وهو تحفيز زيادة الإنتاجية المستدامة لزيادة العرض، واستغلال إمكانات الزراعة للمساهمة في التنمية الاقتصادية والتخفيف من وطأة الفقر في أقل البلدان نمواً. وفي هذا الصدد، تمثل أيضا الأسعار المرتفعة فرصة للمنتجين الزراعيين، وتوحي ضمناً بعائدات أعلى للاستثمارات في قطاع